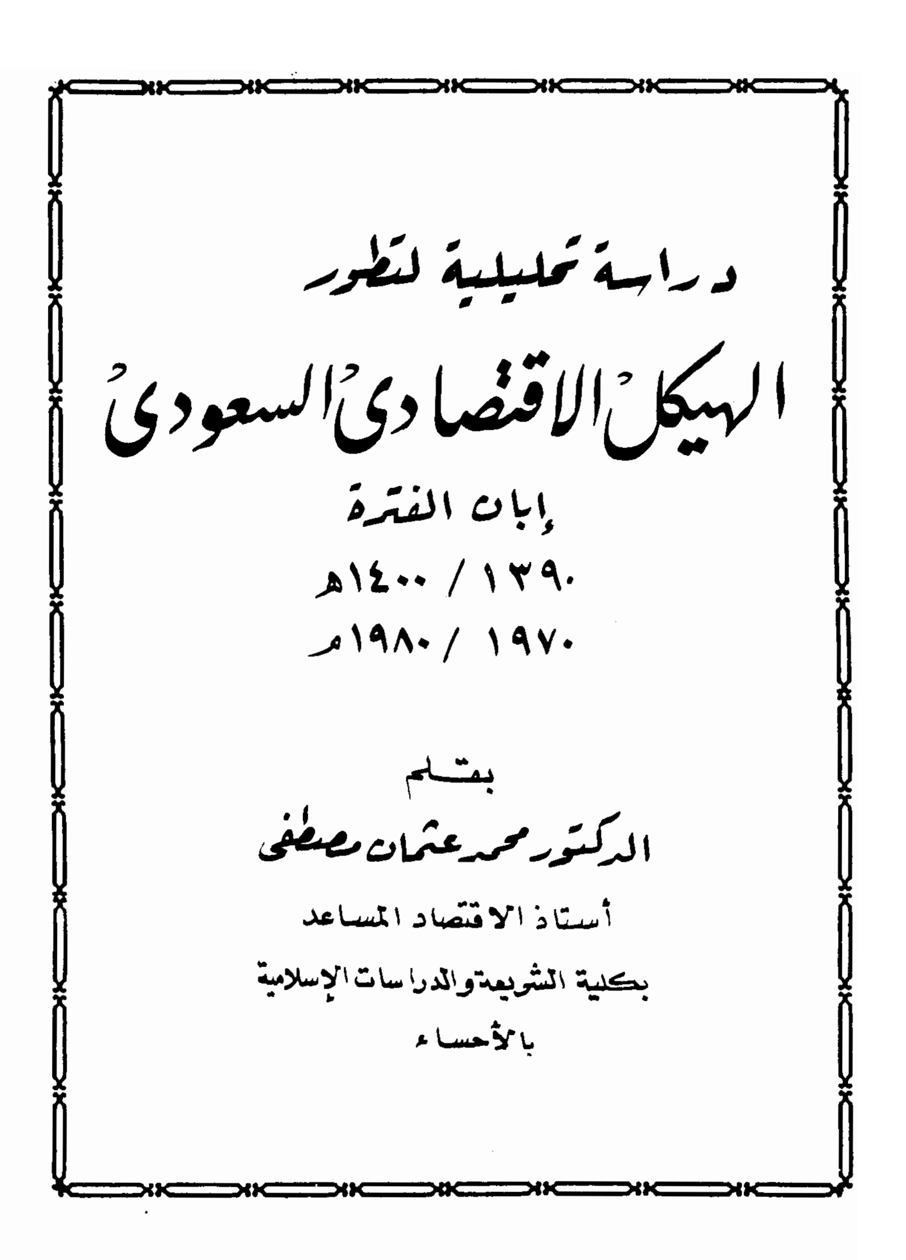


دراسة تحليلية لتطور

الهيكل الاقتصادي السعودي

إبان الفترة

١٣٩٠ / ١٤٠٠هـ

١٩٧٠ / ١٩٨٠م

بقلم

الدكتور محمد عثمان مصطفى

أستاذ الاقتصاد المساعد

بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

بالأحساء

نبذة عن الباحث :

- حاصل على شهادة دكتوراه الدولة فى العلوم الاقتصادية - مرتبة الشرف الأولى عام ١٩٨٠م.
- عضو فى جمعية اقتصادى العالم الثالث.
- عمل فى مجال التدريس الجامعى لمدة ١٢ عاماً وحتى الآن.
- صدر له كتاب «التحليل الاقتصادى الكلى».
  وتحت الطبع «اقتصاديات التجارة الخارجية».
- يعمل حالياً بوظيفة أستاذ مساعد بقسم الادارة - كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بالاحساء.
- من مواليد ٧ مارس ١٩٤٥م - بالقاهرة. (ربيع الأول ١٣٦٥هـ)

- مجالات الاهتمام العلمى:

الدراسات الاقتصادية الكلية - العلاقات الإقتصادية الدولية مع ربطها بقضايا التنمية الاقتصادية.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام - الرسول الكريم، وعلى أهله وصحبه، ومن أتبعه إلى يوم الدين.

تمهيـــد:

اذا كانت عملية التخطيط، تعنى توجيه الموارد الاقتصادية، البشرية منها والمادية. نحو الاستخدام الرشيد الفعال، فى ظل أولويات وأهداف مرسومة، عبر فترات زمنية متعاقبة.

فإن الخطة الاقتصادية، إبان فترة زمنيه معينة، هى انعكاس للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المجتمع. تعبيراً عن درجة تطور الهيكل الاقتصادى، والمشاكل التى يعانيها ويواجهها، والطموحات التى يبتغى الوصول اليها.

ومن جهة أخرى، فإن الخطـة الاقتصـادية، تعـكس القيم الـدينية والاخـلاقية، والتاريخية والاجتماعية والحضارية، والفلسفة الاقتصادية للمجتمع. كما تكشف الخطة من زاوية اخرى، درجة الأرتباط الهيكلى مع اقتصاديات العالم الخارجى.

وباعتبار أن الاقتصاد السعودى - يقـع ضمـن التشـكيلات الاجتماعية للـدول النامية: من حيث خصائصه ومؤشراته، وطبيعة هيكله الاقتصادى والاجتماعى.

فيمكن القول بدايه، بإن الهيكل الاقتصادى للمملكة العربية السعودية، يواجه فى اطار تطوره. مجموعتين من المشاكل والقضايا، التى يفضل عدم الخلط بينهما من جهة ومن جهة أخرى أدراك العلاقة الجدلية من حيث التأثير المتبادل لكلا منهما على الأخرى

حيث يواجه الهيكل الاقتصادى السعودى، مجموعة من مشاكل التخلف، بكافه أبعاده وجذوره التاريخية وعقباته المزمنة. وفى نفس الأونة، يواجه مشاكل نموه وتطوره تفرضها

عليه تحديات عصره وطموحاته الواسعة.

ومما ينبغي قوله: أن عملية التخطيط الاقتصادى والاجتماعى فى المملكة، تعد فى حد ذاتها - احدى المؤشرات الهامة والصحيحة فى سبيل مواجهة المشاكل وتحقيق التطور بشكل علمى مدروس.

ولعلنا لا نخل كثيرا بالمعطيات الاكاديمية للبحث، اذا صدرنا وذكرنا، بإن عملية التخطيط فى المملكة العربية السعودية، تستهدف اساساً، اجراء عملية تحول جوهرى وشامل، لنمـط الانتاج التقليدى الذى كان سائداً فى المملكة، منذ عهـد طويل. حيث كان مايقرب من ٩٠٪ من السكان[١] يعيشون على الرعى والزراعة. وكانت ايرادات الدولة محدودة للغاية. مع نشاط تجارى محلى، ذات منافذ خارجية على المناطق المجاورة.

ونود فى هذا المقام، ان نوضح بأن نمط الانتاج «السعودى»[٢] فى هذه الحقبة السابقة (وحتى الخمسينات من القرن الرابـع عشر الهجـرى). وإن كان من اليسـير توصيف خصائص تخلفه ومؤشراته الاقتصادية والاجتماعية. الا أنه من جهة أخرى يصعبِ نسبياً، تنظير عوامل تخلفه (اسبابهـا وجذورهـا)، على ضوء نظـريات التخلف، المطروحـة فى الأدبيات الاقتصادية المعاصرة.[٣]

فإذا أخذنا بالنظريات التى تبنى التخلف على ضوء العلاقات الاستيطانية، ودور الاستعمار فى احداث التخلف، فهذا أمر غير وارد فى حالتنا. وإذا ارتكانا إلى نظريات تكوين رأس المال والحلقات المفرغة للفقر. أو النظريات التى تعتمد غياب المنظمـين الرأسماليين، ودور القوى الدافعه للتطور.. والعامـل الفنـى والتكنولوجـى. فالمجتمـع السعودى لم يمر آنذاك بمراحل الرأسمالية الناشئة.

وإذا انطلاقاً فى تفسير التخلف على ضوء النظريات التى تعتمد على عملية التشويه الاقتصادى والاجتماعى - أو نظريات المركز والمحيط - الازدواجية - أو تحليل التخلف

على ضوء عمليةالاتصالات التجارية والمالية والنقدية، فيما بين - الدول والمناطق التى

أضحت متخلفة مع نمط الانتاج الرأسمالى الأوربى. وماتجم عنها من تشكيل التكوينات الاجتماعية المتخلفة.

سوف يتضح لنا أن هذه الاتصالات قد بدأت حديثاً فى النموذج السعودى. وعليه يصعب انطباقها فى تفسير عملية تخلف الاقتصاد السعودى ابان القرن الماضى مثلا. على حين تصلح هذه النظريات لتفسير حالات أخرى مثل نموذج أمريكا اللاتينية، والهند ومصر. حيث بدأت هذه الاتصالات وحدوث عملية التخلف وتطوره، مبكراً.

على كل حال، فإن هذه النظريات الأخيرة - تعطى تفسير لتكوين التخلف وتطوره، للاقتصاد السعودى، مع مطلع عهد أكتشاف الزيت. ودخول نمط الانتاج الرأسمالى الغربى بشركاته واتصالاته التجارية والمالية والنقدية إلى المنطقة.

لذلك، فإننا نميل إلى القول بان نمط الانتاج «السعودى»، ماقبل أكتشاف النفط، هو نمط أنتاج تقليدى تتضح فيه حالة[٤] التأخر. إذا تمت المقارنة مع التطور الاقتصادى آنذاك فى دول أوربا الغربية.

اما مع عصر النفط، وبداية الانفتاح النسبى على الاقتصاديات الرأسمالية الغربية، فإن عملية[٥] التخلف قد بدأت تتشكل وتأخذ ابعادها فى عملية التخصص الإحادى الجانب (النشاط الاستخراجى للنفط الخام[٦]). وتكيف البنية الاقتصادية بما يتلائم مع هذا النشاط من مراحل انتاج وتوزيع وخدمات. وكذا تهيئة بعض جوانب من البنية القاعدية من طرق وموانىء ومطارات، وتبادلات سلعيه، بما يخدم هذا النشاط.

وفى المقابل، لم يحدث تمفصل (articulation)بين القطاعات الانتاجية، وفى نفس الوقت تمت المحافظة على بعض عوامل التأخر السابقة، من ضعف مستوى التعليم، وقلة الكوادر المهنية والعمالية - وانخفاض المستوى الصحى - والعمران، وضعف باقى

شبكات الطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية - وعدم اقامة التوازن فيما بين المناطق - وعدم التناسب بين مناطق الريف والحضر، ومالِلى ذلك.

ولعل اخطر جانب فى عملية التخلف السابقة - تتبلور فى عدم تمفصل القطاعات الانتاجية، فيما بين البترول - والزراعة - والصناعة. واحداث بوادر لعملية تصنيع تحويلى فلو تم ذلك منذ ثلاثين سنة مثلا. لوفر الكثير من الموارد المالية والاقتصادية- واحدث بشكل مبكر، ركيزة طيبة للانطلاق.

بعد الاتيان على مرحلتى التأخر والتخلف. تأتى عملية التنمية الممزوجة بكافة عوامل المراحل السابقة. ففى ظل الاهتمام الكافى والواعى من المسئولين فى البلاد. بضرورة الأخذ بأساليب التطور والأرتقاء بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى. فإن عملية التخلف بدأت (وبخاصة منذ العشريه السابقة) تلتحم، وتنطوى فى اطار عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية، الشاملة والمعجلة.

وبدأ الهيكل الاقتصادى والاجتماعى السعودى، يواجه تغيراً كبيراً فى ملامحه، فى اتجاه احداث نمو اقتصادى يتطور فى جميع القطاعات الاقتصادية المادية والبشرية. فى اطار من الاستفادة الفعالة للامكانيات المالية والمادية التى تتيحها الطاقة الهيدروكربونية. ولقد حقق هذا التحول نتائج هامة فى العديد من القطاعات الاقتصادية، كما صادف البعض من المشاكل والمعوقات.

وتتم عملية التنمية الاقتصادية فى المملكة، فى الأونة الراهنة. فى اطار من اقتصاد دولى ينشغل بقضايا التطور التكنولوجى المستمر والسريع الباهظ التكاليف (قضايا نقل التكنولوجيا)- مصحوباً بعلة التطور الحديث- التضخم. وما ينجم عنه من مشاكل مالية ونقدية. هذا علاوة على مشاكل العالم الثالث، والظروف الراهنة التى تمر بها المنطقة العربية.

وغنى عن الذكر- أن هذه المعطيات الدولية والأقليمية تحدث تأثيرها ولاشك على العديد من المتغيرات الاقتصادية المصاحبه لعملية التطور الهيكلى.

لذلك- نعود لنؤكد القول لما اسلفناه بإن عملية التنمية الاقتصادية فى المملكة، تواجه عقبات التخلف، وتحديات التطور ومشاكله بكافة ابعاده المحلية والدولية.

وتضطلع الدولة فى المملكة العربية السعودية- بمهام اساسية وكبيرة فى اطار عمليةالتنمية الاقتصادية. وتتولى وظائف معينة سواء فى مجال التخطيط أو التوجيه أو الأشراف أو التنفيذ. مع المحافظة على طابع الملكية الخاصة، حيث يرتكن النظام الاقتصادى للمملكة على مبادىء الحرية الاقتصادية(٧) باعتبار أن الدولة تترك جزء كبير من عمليات انتاج وتوزيع السلع والخدمات للافراد والجماعات، وتسعى إلى تشجيع القطاع الخاص.

ويمكن لنا أن نستكشف الدور المميز للدولة فى عملية التنمية والتخطيط - إذا رجعنا إلى المحاور (الاتجاهات) الأربعة الاساسية لعملية التنمية فى المملكة ومعرفة مدى سيطرة الدولة على البعض منها ، وتتمثل هذه الاتجاهات(٨) فى:

الاتجاه الأول: التوسع فى المؤسسات الادارية.
الاتجاه الثاني: دور النفط وايراداته وتحويلها إلى موجودات استثمارية.
الاتجاه الثالث: قوة الدفع لعملية التنمية الاقتصادية- بمعرفة التوسع المطرد فى الانفاق الحكومي.
الاتجاه الرابع: الاستجابة الفورية للمجتمع والقطاع الخاص فى تنفيذ برامج التنمية.

فإذا حللنا هذه الاتجاهات الأربعة- سنجد أن الاتجاهات الثلاث الأولى تخضع لسيطره الدولة. مما يوضح المسئولية الكبيرة الملقاة على عاتق القطاع العام ويتجلى دور القطاع الخاص من خلال عملية التنفيذ التى ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بالانفاق الحكومى.

من خلال هذه الخطوط لدور القطاع الحكومي والقطاع الخاص فى عملية التنمية بالمملكة العربية السعودية. نميل إلى القول بأن نموذج التنمية فى المملكة له ملامح وقسمات نموذج رأسمالية الدولة Capitalisme d'etat

كما نود أن نؤكد بأن احدى الدعائم الاساسية لاستراتيجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المملكة، تعتمد على ارساخ وتدعيم القيم والمبادىء المستوحاة من الشريعة

الاسلامية الحنيفة، مع المحافظة على تدعيم القوة الشرائية للمواطنين وتحسين مستوى المعيشة.

بعد هذا العرض المركز- لجوانب الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية فى المملكة العربية السعودية، وخلفيتها التاريخية. لم يبقى لنا فى هذا التمهيد، سوى أن نوضح الجوانب العلمية والتطبيقية لهذا البحث. الذى نستهدف من ورائه- دراسة تحليلية لعملية التحول الهيكلى التى تتم للقطاعات المكونة للهيكل الاقتصادى السعودى، والمتغيرات الاقتصادية المرتبطة بها. ابان عقد التنمية السابق [١٣٩٠ - ١٤٠٠] والذى يغطى خطتى التنمية الأولى والثانية.

وإختيارنا للنموذج السعودى- يرجع إلى المكانة الخاصة التى يحتلها الاقتصاد السعودى ضمن اقتصاديات الدول النامية. وكذلك إلى الثقل النسبى الهام الذى يلعبه الاقتصاد السعودى فى التأثير على معطيات الاقتصاد الدولى. سواء من حيث حجم الانتاج والصادرات البترولية. أو التأثير فى العلاقات البترولية الدولية من حيث سياسات التسعير، أو من خلال دور الفوائض المالية واعادة تدويرها ، أو من حيث التأثير على كتلة السيولة النقدية العالمية. ومن جهة أخرى فإن التطور الاقتصادى المحلى يحدث نوع من اتساع حجم المعاملات الدولية بين المملكة والاقتصاد الدولى فى اتجاه الواردات وبخاصة التجهيزات الصناعية.

كما أن اختيارنا لنموذج التنمية فى المملكة- يرجع الى معدلات النمو الهامة التى حققها الاقتصاد السعودى، سواء على صعيد الدول النامية أو حتى على الصعيد الدولى.

وإذ كنا نزمع اجراء عملية تحليل للهيكل الاقتصادى السعودى، فإننا لا نقف بطبيعة الحال عند حد إستعراض أهداف الخطة وأهم منجزاتها. بل نتخطى ذلك إلى دراسة تحليلية لتطور المتغيرات الاقتصادية، وبصفة خاصة المرتبطة بالناتج المحلى الاجمالى، مع إظهار المشاكل الهيكلية القائمة مشاكل الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى- مشاكل العرض والطلب للايدى العاملة- مشاكل بناء التجهيزات الاساسية- مشاكل الاعتماد على الطاقة البترولية).

وتتركز المحاور المنهجية للبحث- فى المعارف التالية:

أولا : معرفة خصائص الهيكل الاقتصادى السعودى قبل بد.ية عقد التنمية.

ثانيا : معرفة اتجاهات تطوير الهيكل الاقتصادى من خلال المخططات الانمائية.

ثالثا : معرفة نتائج عملية التنمية على المتغيرات الاقتصادية لعناصر الدخـل المحلى الاجمالى.

وأكاديميا- فأننا نقسم الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: نعالج من خلاله عملية التحول الهيكلى للاقتصاد السعودى ابان عقد التنمية (١٣٩٠- ١٤٠٠هـ) (١٩٧٠- ١٩٨٠م). انطلاقاً من الجداول التى أعددنها لحسابات القيم المضافة لقطاعات النشاط الاقتصادى، وتطور الأوزان النسبية لهذه القطاعات ضمن الناتج المحلى الاجمالى.

المبحث الثانى: نأتى فيه على دراسة تحليلية لعناصر الدخل المحلى الاجمالى عن الفترة (١٣٩٠- ١٤٠٠هـ)- وهيكل الطلب على الناتج المحلى الاجمالى (الاستهـلاك - الاستثمار- الصادرات- الواردات).

المبحث الأول

دراسة تحليلية لتطور الهيكل الاقتصادى السعودى

سوف نقف بالمعالجة والتحليل خلال هذا المبحث- على النقاط التالية:

- خصائص الهيكل الاقتصادى قبل الشروع فى الخطة الخمسية الأولى.
- التطور الاقتصادى ابان عقد التنمية (١٣٩٠- ١٤٠٠هـ) وعليه، فإن هذا المبحث - ينطوى على مطلبين:

المطلب الأول : السمات العامة لهيكل الناتج المحلى الاجمالى، ابان الفترة التى سبقت الخطة الأولى.

المطلب الثانى : تطور القيم المضافة لقطاعات النشاط الاقتصادى، وعملية التحول الهيكلى ابان الفترة من (١٣٩٠- ١٤٠٠هـ) (١٩٧٠- ١٩٨٠م).

المطلب الأول

السمات العامة لهيكل الناتج المحلى الاجمالى، ابان الفترة (١٣٨٦- ١٣٩٠) والتى سبقت الخطة الخمسية الأولى

فى عام ١٣٥٨ كانت المملكة تنتج قدراً متواضعاً من النفط - بلغ مليون برميل سنوياً ارتفع بحلول عام ١٣٧٠ الى ٢٠٠ مليون برميل سنوياً، وتطور إلى ٤٨١ مليون برميل فى عام ١٣٨٠.

ويمكن اعتبار عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٨م) بداية مسار عملية التنمية الاقتصادية فى المملكة العربية السعودية. حيث تم إعداد أول ميزانية رسمية، وتم افتتاح أول محطة اذاعية. وفى غضون عامين ثم انشاء شبكة للكهرباء فى مكة المكرمة. وخط سكة حديد بين الدمام والرياض- مع استكمال التجهيزات الاساسية لانتاج النفط فى المنطقة الشرقية.

ولقد شهدت عشرية التنمية (١٣٨٠- ١٣٩٠) العديد من التطورات الايجابية (نسبياً)- فلقد ارتفع المعدل السنوى (الوسطى) للناتج المحلى الاجمالى ٦ر١٠٪ بالاثمان الجارية- بلغ حوالى (٥ر٩٪ بالاسعار الثابته).

كما ارتفع انتاج النفط السعودى ابان هذه الفترة بمعدل ١١٪ سنوياً- نتيجة لزيادة الطلب العالمى على النفط.

كما حدث توسع فى الخدمات الطبية والتعليمية، ورافق ذلك ظهور تغيرات ديمغرافية تمثلت فى ظهور بعض المدن مثل الرياض - جدة - الدمام - الهفوف بالاضافة إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، كمراكز حضرية.

ومن مؤشرات التطور ابان هذه الفترة- نلاحظ ان مخصصات التنمية قد ارتفعت من ٧٪ من جملة الانفاق فى سنة ١٣٧٩/١٣٨٠ إلى ٣٥٪ سنة ١٣٨٥/١٣٨٦.(٩)

وفى سبيل أظهار الخصائص العامة لهيكل الناتج المحلى الاجمالى لهذه الفترة. قمنا بتجميع الاحصاءات الرسمية المتوفرة والمتاحة عن السنوات من ١٣٨٦ حتى ١٣٩٠هـ. وتبويبها ورصدها فى الجدول رقم (١) والذى يشمل مكونات هيكل الناتج المحلى الاجمالى والمساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية، وكذا معدلات النمو السنوى المركب باسعار ١٣٩٠/٨٩. كما يتضمن أيضا الأوزان النسبية لعناصر الدخل المحلى الاجمالى. وتوزيعه (كنفقات) فيما بين الاستهلاك النهائى وتكوين رأس المال الثابت - والفوائض المحلية.

وتبين لنا من تحليل هذه المعلومات- النتائج التالية:

١ - استحوذت قطاعات الخدمات (التجارة والنقل والمالية والخدمات الحكومية) على نسبة كبيرة فى الناتج المحلى الاجمالى (بدون النفط) بلغت فى عام ١٣٨٧/٨٦ حوالى ٦٤٪ وارتفعت إلى حوالى ٦٦٪ فى عام ١٣٩٠/٨٩. وتأتى الخدمات الحكومية فى المرتبة الأولى بنسبة مشاركة قدرها ٢٣٪، ٢١٫٥٪ على التوالى.

على حين نشاهد أن مكانة القطاعات السلعية الانتاجية الأخرى بدون النفط (الزراعة والتعدين - والصناعات التحويلية- والمرافق- والبناء والتشيد). لم تشارك فى جملتها سوى ٣٦٪، ٣٤٪ على التوالى. أى مايقرب من نصف مشاركة قطاعات الخدمات. ولاشك أن هذه الأرقام لها مغزاها فى الدلالة الاقتصادية - حيث أن هذه الأوضاع الاقتصادية الهيكلية تماثل وحالة معظم البلدان النامية فى هذه الأونة والتى تتسم بضعف مشاركة القطاعات الانتاجية.

٢ - يمثل قطاع الزراعة فى هذه الفترة وكذا قطاع التشيد والبناء- وزن نسبى كبير بالمقارنة مع القطاعات السلعية الأخرى. بنسب تتراوح بين ١٢- ١٣٪ لكل منهما على حدة.

٣ - اما فيما يتعلق بمعدلات نمو القطاعات ابان الفترة (١٣٨٧/٨٦ حتى ١٣٩٠/٨٩): يتبين لنا ان معدل النمو السنوى المركب حسب أسعار ١٣٩٠/٨٩ يرشح قطاع المرافق، وكذا قطاع الصناعة التحويلية بمعدل نمو قدره ١١٪ لكل منهما وهى من أعلى المعدلات المحققه قطاعياً.

على حين تواضعت الزراعة عند معدل نمو سنوى قدره ٦ر٣٪.

وبذلك بلغ معدل نمو الاقتصاد غير النفطى (القطاعات المنتجة وكذا قطاعات. الخدمات) عن هذه الفترة حوالى ٧٪. اما قطاع النفط بما فيه التكرير فيبلغ معدلاً أعلى ١٠٪

وعليه بلغت محصلة معدل النمو السنوى المركب لاجمالى الاقتصاد الوطنى ٧٥ر٨٪، وهو مؤشر ايجابى بالنسبة للاوضاع الاقتصادية ابان هذه الفترة. والتى تتميز اساساً بضعف الطاقة المنتجة وكذا قلة الايرادات المالية والبشرية.

٤ - وتشير احصاءات الدخل المحلى الاجمالى عن كامل ٤ سنوات (٨٦/٨٧- ٨٩/١٣٩٠)

أ) يأتى مصدر الدخل مناصفة تقريبا بين القطاع الخاص وفائض قطاع النفط

١ر٤٩٪ دخل القطاع الخاص.

٩ر٥٠٪ فائض تشغيل قطاع الزيت.

ب) يمتص الاستهلاك النهائى نسبة كبيرة من هيكل الطلب على الناتج المحلى الاجمالى (كنفقات) وصلت إلى ٨ر٥١٪ عن الأربع سنوات على حين نشاهد ضعف النفقات الاستثمارية (تكوين رأس المال الثابت مع التغير فى المخزون) بنسبة ١٩٪ وهذه الوضعية تتلائم ايضا مع السمات الهيكلية للدول النامية.

جـ) شكلت الفوائض المحلية النسبة المتبقية بمقدار ٢ر٢٩٪ - مصدرها الرئيسى يأتى من القطاع الحكومى ٧ر٢١٪ - أما القطاع الخاص فمشاركته متواضعة ٥ر٧٪. وهذا يرجع الى التسعير غير العادل للنفط الخام فى هذه الفترة، وانخفاض مشاركة الحكومة فى عائدات النفط المصدر. ومن جهة أخرى امتصاص نصف الدخل فى الاستهلاك النهائى.

ويعود المصدر الاساسى للفوائض لقطاع الحكومة- نظراً لانخفاض مشاركتها فى الاستهلاك النهائى ٤ر١٩٪.

٥ - واستكمالا لتحليل الهيكل الاقتصادى ابان هذه الفترة- فلقد رجعنا إلى الاحصاءات

المتعلقة بتوزيع العمالة المدنية على قطاعات النشاط الاقتصادى (انظر جدول رقم ٩).
وبحسب الاحصاءات الرسمية المنشورة والمتاحة عن عام ١٣٩٥/٩٤هـ وبتحليلها يتبين لنا:

أن حجم العمالة المدنية (بما فيها العمالة فى قطاع الحكومة) بلغ حوالى مليون وسبعمائة ألف عامل (١٫٧٤٦٫٥ ألف عامل) موزعة على اجمالى القطاعات على النحو التالى:

٥٦٫٦٪ من العمالة استوعبتها القطاعات الانتاجية

٢٩٫٣٪ قطاعات الخدمات.

١٤٫١٪ قطاع الحكومة.

ويمتص قطاع الزراعة بمفردة نسبة كبيرة من الايدى العاملة تبلغ ٦٩٥ ألف عامل بنسبة حوالى ٤٠٪ ويأتى فى المرتبة الأولى.

وتجدر الاشارة الى أن توزيع السكان بين الأرياف والمدن فى عام ١٣٩٠ يشير إلى أن ٣٦٪ فقط من السكان يقطنون المدن.

وإذا ربطنا بين انخفاض مشاركة القطاعات الانتاجية فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى (حوالى ٣٥٪ كما اسلفنا) على حين تستحوذ على النصيب الأكبر فى العمالة. فإن هذا مؤشر للدلالة على ضعف انتاجية القطاعات الانتاجية غير النفطية آنذاك.

وفى الأخير - نود أن نشير أنه فى السنوات الأخيرة من الثمانيات تحققت نتائج مالية سلبية للغاية. فلقد تضافرت عدة عوامل أدت إلى حدوث عجز كبير فى ميزان المدفوعات فى الاعوام ١٣٨٨، ١٣٨٩. كما ظهر عجز فى حسابات الحكومة فى الثلاث سنوات الأخيرة ٨٨/٨٧، ٨٩/٨٨، ١٣٩٠/٨٩.

ولقد اضطرت الحكومة إلى السحب من الأحتياطى العام للدولة لتغطية نفقاتها- استنفذت حوالى ٣٠٪ من احتياطى النقد الأجنبى.[١٠] كما ألتجأت الحكومة إلى القروض الداخلية[١١] من المؤسسات الائتمانية لتغطية نفقاتها ويعزى هذا العجز اساساً إلى ضعف ايرادات النفط، حيث كانت الاسعار التى يتم حساب العوائد عليها والضرائب على الشركات،

أقل بكثير من الاسعار المعلنة[١٢] للنفط آنذاك. كذلك من الاسباب التى ساهمت فى هذه الوضعية التزام الدولة ببناء دفاع قوى، والمشاركة فى دعم القضية العربية.

ولقد شكلت هذه المعطيات للاوضاع الاقتصادية ابان عشرية التنمية الأولى (١٣٨٠-١٣٩٠)، الخلفية الاقتصادية للمخطط الاقتصادى عند وضع الخطة الخمسية الأولى (١٣٩٠-١٣٩٥) كما انعكست الأوضاع المالية السيئة المحققه فى السنوات السالفة، على مسار التنمية الاقتصادية وبخاصة فى السنوات الأولى للخطة، حيث استوجبت وضع قيود مالية شديدة على عمليات الانفاق وتحصيل الايرادات. ودفعت بالمملكة إلى ضرورة أن تراعى فى الحسبان مستقبلا أهمية تصحيح أسعار النفط بشكل عادل.

المطلـــب الثانى

تطور القيم المضافة لقطاعات النشاط الاقتصادى

إبان الفترة (١٣٩٠ - ١٤٠٠هـ)

فى البداية- نود أن نوضح الأوضاع الاقتصادية التى واجهت المخطط الاقتصادى- مع بداية الخطة الخمسية الأولى وكذا مع بداية الخطة الخمسية الثانية. على أن نأتى بعد ذلك على التحليل والمعالجه بحسب القطاعات الاقتصادية.

حيث واجهت الخطة الاقتصادية الأولى (١٣٩١/١٣٩٠ - ١٣٩٥/١٣٩٤) العديد من العقبات والمشاكل وبصفة خاصة فى غضون السنوات الأولية لها. وتمثلت هذه الصعوبات فى بعض من العقبات الهيكلية:

- ضعف التجهيزات الاساسية والمرافق العامة.
- قلة الخبرات المهنية وانخفاض مستوى القوى العاملة اللازمة للنهـوض بمهـام التنمية. كما واجهت الخطة الأولى- بمشاكل مالية تجسدت فى عجز حسابات الحكومة فى السنوات الأخيرة التى سبقت الخطة- كما اسلفنا.

وهكذا جاءت اهداف الخطة الخمسية الأولى - على ضوء هذه المعطيات، وتبلـورت اهدافها.

- ضرورة تنمية الموارد البشرية (من تعليم - تدريب - الاستعانة بايدى عاملة أجنبية..)
- تحسين مستوى الجهاز الادارى.
- تخفيف الاعتماد على النفط وتنويع مضادر الدخل الوطنى.
- زيادة معدل نمو الانتاج المحلى.
- وضع قيود مالية.

وقد عملت السياسات الاقتصادية فى غضون فترة الخطة الأولى على تخفيف العقبات السابق ذكرها، وتحقيق أهداف الخطة. وحققت فى بعض النواحى نتائجه هامة، وبصفة خاصة فى رفع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى.

ولقد شهدت الخطة الأولى - القرار التاريخى لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبيك) فى نهاية عام ١٩٧٣م والمتمثل فى تصحيح اسعار النفط وارتفاع مشاركة المملكة فى الايرادات النفطية. مما ساهم فى اعطاء دفعه قوية لتنفيذ برامج الانماء الاقتصادى والاجتماعى.

وهكذا جاءت الاوضاع الاقتصادية لبداية الخطة.الاقتصادية الثانية (١٣٩٥/١٣٩٦-١٣٩٩/١٤٠٠) مغايرة بشكل جوهرى لظروف بداية الخطة الأولى. نظراً للامكانيات المالية الكبيرة المتاحة وإلى التقدم الايجابى الملحوظ الذى رافق نمو القطاعات الاقتصادية ابان الخطة الأولى.

إلا أن الأمر لم يسلم من مواجهة بعض العقبات الهيكلية الجديدة - مع استمرار تأثير بعض عقبات الخطة الأولى، وتمثلت هذه العقبات فى:

- عدم التناسب بين الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى من جهة وحجم الموارد من جهة اخرى.
- نقص التجهيزات الاساسية بالمقارنة مع اهداف الخطة. ونقص حاد فى المساكن.
- عدم التناسب بين العرض والطلب على الايدى العاملة.

كما واجهت الخطة الثانية بشكل هام، تمثل فى ارتفاع معدل التضخم سواء المحلى أو المستورد (والمتمثل فى ارتفاع أثمان الواردات من السلع والخدمات).

وهكذا جاءت أهداف الخطة الاقتصادية الثانية، لتعالج العقبات وتواجه المشاكل المطروحة، ولتدفع بنمط الانتاج التقليدى السابق نحو مرحلة الانطلاق، وتمثلت هذه الاهداف فى:

- ضرورة الإسراع فى استكمال التجهيزات الأساسية.
- المحافظة على الموارد النفطية.

- التوسع فى الجهاز الادارى والمؤسسات الحكومية وتزويدها بالمزيد من العمالة والخبرات.
- تشجيع القطاع الخاص- ليساهم فى مجالات التنمية المختلفة ويدفع بعجلة التنمية ويوسع بذلك فى الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى، ويتم هذا التشجيع بوسائل عديدة من أهمها تقدم القروض المعفاه من أية أعباء مالية مع فترات سماح وأتساع أجل السداد. تقديم التسهيلات الائتمانية - الحوافز المالية.
- التوسع فى استقدم ايدى عاملة اجنبية وخبرات مهنية.
- اطراد حجم اتفاقيات التعاون الدولى، لاتساع مجال التجارة الخارجية وبالتالى التجارة الداخلية.

ولقد حققت الخطة الاقتصادية الثانية- نتائج هامة سواء على الصعيد المحلى أو الدولى بالنسبة لمعدلات النمو القطاعى. أو فى اجراءات التغير الهيكلى للمساهمة النسبية للقطاعات المكونة للناتج المحلى الاجمالى.

بعد هذا العرض السريع للاوضاع الاقتصادية التى واجهت الخطة الأولى والثانية، والتى شكلتا معاً عشرية التنمية الثانية (١٣٩٠- ١٤٠٠هـ) - نشرع الآن فى عملية التحليل والمعالجة القطاعية. لتظهر من خلالها اساساً اجراءات تغير نمط الانتاج فى المملكة العربية السعودية.

وفى هذا المقام. يطيب لنا أن نذكر بأننا قمنا باعداد عشر جداول احصائية - تغطى هذه الفترة بالكامل. من نواحى مختلفة: حيث بدأنا بإعادة تبويب وتقسيم الاحصاءات الخام المتوافره لدينا عن الحسابات الوطنية للناتج المحلى الاجمالى عن كامل السنوات منذ ١٣٩٠- ١٤٠٠هـ، الى ثلاث مجموعات بحسب القطاعات الاقتصادية الاجمالية الرئيسية التالية:

أولا : مجموعة القطاعات السلعية (المنتجة) وتضم:

١ - الزراعة والغابات والاسماك.
٢ - البناء والتشيد.
٣ - كهرباء وغاز ومياه (استخدام منزلى).

٤ - مناجم وتعدين- غير البترول.

٥ - صناعات تحويلية (غير بترولية)

٦ - قطاع النفـــط ويشمل.

٦/أ - بترول وغاز طبيعي ، ٦/ب - تكريـــر البترول.

ومجموع القطاعات السلعية تمثل مجموع القيم المضافة التى تساهم بها القطاعـات الانتاجية فى الناتج المحلى الاجمالى.

ثانيا : مجموعة قطاعات التوزيع - وتشمل:

٧ - تجارة الجملة والتجزئه - والمطاعم والفنادق.

٨ - النقل والتخزين والمواصلات

ومجموع قطاعات التوزيع تمثل مجموع القيم المضافة التى تساهم بها قطاعات التوزيع فى الناتج المحلى الاجمالى.

ثالثا : مجموعة قطاعات الخدمات - وتحتوى على:

٩ - خدمات غير حكومية

١٠ - خدمات حكومية

ومجموع قطاعات الخدمات تمثل مجموع القيم المضافة التى تساهـم بهـا قطاعـات الخدمات فى الناتج المحلى الاجمالى.

وعليه فإن الناتج المحلى الاجمالى: مجموع القيم المضافة للقطاعات السلعية والتوزيع والخدمات + رسوم الاستيراد.

وقد اتاح لنا هذا التبويب والتقسيم من معرفة الاوزان النسبية لكل قطاع على حدة ضمن مجموع القيم المضافة الكلية، وضمن الناتج المحلى الاجمالى. فى كل سنة على حدة، للخطةالاقتصادية الأولى والخطة الاقتصادية الثانية. وهذا الوضع اتاح لنا معرفة التغير الهيكلى نحو تطور وتغير الأوزان النسبية القطاعية.

كما استطعنا أن نميز فيما بين تطور القطاعات السلعية ككل بما فيها النفط وكذلك مدى التطور فى الاقتصاد غير النفطى وبصفة مدققة للقطاعات السلعية الانتاجية غير النفطية. عبر تطور زمنى سنوى وعبر اجمالى سنوات الخطط الاقتصادية

وقد اعددنا الدراسة بحسب الاسعار الجارية، وكذلك بحسب الاسعار الثابتة باتخاذ سنة ١٣٩٠/٨٩ سنة اساس فى شكل سلسلة زمنية.

كما اوضحنا من خلال الجداول معدلات النمو السنوى المركب للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذا توزيع العمالة على هذه القطاعات.

وقد أرتكنا فى البيانات الاحصائية إلى تقارير الخطط الاقتصادية التى تصدرها وزارة التخطيط - وكذا إلى التقارير السنوية التى تصدرها مؤسسة النقد العربى السعودى، وإلى البيانات التى تصدرها مصلحة الاحصاءات العامة بوزارة المالية والاقتصاد الوطنى. وقد أتاح لنا ذلك تلافى الوقوع فى بعض الاخطاء المطبعية(١٣) فى بعض الأرقام المنشورة لجهة واحدة كما تم الارتكان إلى آخر النشرات الاحصائية بعد مرور الاحصائية بمرحلة التقدير الأولى والتعديل.

وفيما يلى نركز أهم النتائج الاقتصادية التى توصلنا اليها من جراء عملية التحليل لتطور القطاعات الاقتصادية:

أولا : مؤشرات عامة

١ - ارتفع الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٣٩١/١٣٩٠ من ٢٢٩٢١,١ مليون ريال إلى ٣٨٦٤٥٢,٦ مليون ريال عام ١٤٠٠/٩٩ بالاسعار الجارية. بزيادة قدرها ٣٦٣٥٣١,٤ مليون ريال. وبذلك فقد تضاعف الناتج المحلى الاجمالى مايقرب من سبعة عشر مثالا: (١٦,٨٦) خلال عقد التنمية (١٣٩٠ - ١٤٠٠) ولاشك أن هذا ينطوى على تطور كبير فى الناتج المحلى الاجمالى، لبلد كان يتميز بضعف الطاقة الاستعابية للاقتصاد الوطنى، وضعف عرض العمل وخفض التجيهزات الاساسية.

وإذا ارتكنا إلى تحليل النتائج عبر الأسعار الثابتة- لمعرفة تطور الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى بأسعار عام ١٣٩٠ سنة اساس.

١٣٩٠هـ	بلغ الناتج المحلى الاجمالى	١٩٩٠٦٫٨مليون ريال
١٤٠٠هـ	بلغ الناتج المحلى الاجمالى	٤٩١٢٧٫٤مليون ريال.

تضاعف الناتج المحلى الاجمالى مرتين ونصف تقريباً (٢٫٤٦).

ويبرز لنا هذا التطور الحادث ايضا بالاسعار الثابته. مدى الضغوط التضخمية التى تعرضت لها عملية التنمية الاقتصادية وبخاصة فى سنوات الخطة الثانية. كما تجدر الاشارة إلى أن ارتفاع أسعار النفط منذ السنوات الاخيرة للخطة الأولى، قد ساهم فى رفع القيمة الجارية للناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية. على حين لا يوجد رقم استدلالى صحيح بالأسعار الثابته للنفط فى عام ١٣٩٠/٨٩ بالمقارنة مع سنوات الخطة الثانية.

٢ - معدلات النمـــو:

حقق الناتج المحلى الاجمالى- معدلات نمو ايجابية للغاية. بلغت فى اجمالها:

١٣٫٤٪	معدل نمو سنوى مركب (باسعار عام ١٣٩٠/٨٩) ابان سنوات الخطة الاقتصادية الاولى.
٨٫٠٤ ٪	خلال سنوات الخطة الاقتصادية الثانية

اما القطاع النفطى فقد سجل:

١٤٫٨٪	الخطة الأولى
٤٫٧٨ ٪	الخطة الثانيـة.

ونلاحظ أن معدلات النمو المحققة- تعتبر هامة سواء على الصعيد المحلى أو حتى الدولى ولاسيما أن الهدف المرسوم لاقتصاديات الدول النامية فى السبعينات من قبل المؤتمرات الدولية كان فى حدود ٥٪ سنوياً.

وإذا كانت الخطة الثانية قد حققت معدلات نمو منخفضة نسبياً بالمقارنة مع الخطة الأولى فهذا يرجع فى رأينا إلى سببين:

السبب الأول: أنه فى عام ١٣٩٤/٩٣ قد حدث نوع من الطفرة نتيجة ارتفاع أسعار البترول. أدت إلى ارتفاع القيمة المضافة لقطاع البترول وبالتالى إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلى الاجمالى فى هذه السنة والسنوات الباقية من الخطة الأولى. مما دفع بمعدل النمو إلى الارتفاع. على حين أخذت القيم المضافة وحجم الناتج المحلى الاجمالى ابان الخطة الثانية فى النمو والارتفاع ايضا ولكن بشكل مستقر.

وقد ساهمت هذه الوضعية فى تطور المدخرات المالية للمملكة العربية السعودية. ويمكن لنا أن نستشكف هذا التطور الأخير، من خلال تحليلنا الاحصائى لتقارير منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط والاحصاءات الدولية فى هذا المجال:

النسبة المئوية لمشاركة المدخرات المالية السعودية

ضمن المدخرات الإقليمية والدولية[١٤]

	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٦
المدخرات المالية السعودية الـى٪	٪	٪	٪	٪
- مدخرات الاقطار العربية المصدرة للنفط	٢٫٥	٣٣٫٥	٣٧٫٩	٦٧٫٢
- مدخرات منظمة الأوبيك	١٫٦	٢٢٫٢	٢٤٫٩	٤٠٫٨
- مدخرات العالـم	٠٫١	١٫٦	٢٫١	١٠٫٤

يوضح لنا التحليل السابق- مدى التطور الكبير فى حجم المدخرات المالية، التى كانت تمثل (١ر٠٪) فى عام ١٩٧١م قبل ارتفاع اسعار النفط - وتطورت إلى ٦ر٢٪ فى عام ١٩٧٣،

وهو العام الذى.شهد الربع الأخير منه عملية الارتفاعات المنفردة ثم الجماعية فى الشهر الاخير منه مع قرار منظمة الأوبيك. وقد أتاح ذلك أن أصبحت المملكة تمثل بمدخراتها ٤ر١٠٪ من حجم المدخرات المالية العالمية.

السبب الثانى: يرجع الى الضغوط التضخمية التى وافقت سنوات الخطة الاقتصادية الثانية. والتى جعلت احصائيات معدل النمو مقوماً بالاسعار الثابتة (١٣٩٠/٨٩) فى وضع منخفض بالمقارنة مع معدلات النمو فى الخطة الأولى، حيث تميزت هذه الاخيرة بمعدلات تضخم منخفضة.

فإذا استندنا إلى معاملات استبعاد الزيادة فى الاسعار[١٥] (١٣٨٩/١٣٩٠ سنة اساس = ١) بالنسبة الى الناتج المحلى الاجمالى:

فى عام ١٣٩١/٩٠	السنة الأولى من الخطة الاولى	بلغ المعامل ١٥ر١
١٣٩٥/٩٤	السنة الأخيرة من الخطة الاولى	بلغ المعامل ٤١ر٤
فى عام ١٣٩٦/٩٥	السنة الاولى من الخطة الثانية	بلغ المعامل ٧٩ر٤
عام ١٤٠٠/٩٩	السنة الأخيرة من الخطة الثانية	بلغ المعامل ٨٧ر٧

ثانيا : مؤشرات اقتصادية كلية :

١ - تحليل تطور مجموع القيم المضافة للقطاعات السلعية- بناء على الاسعار الجارية:

بلغ اجمالى مجموع القيم المضافة للقطاعات السلعية (بما فيها النفط والتكرير). ماقيمته ٢٧٩٩٧٩ر٥ مليون ريال - فى الخطة الأولى ارتفعت الى حوالى ثلاثة أمثال ونصف (٤٥ر٣) فى الخطة الثانية حيث بلغت ٩٦٦٧٥٨ر٣ مليون ريال.

وإذا كان هذا التطور يأتى على المستوى الكلى للقطاعات السلعية - فإن الامر يتطلب منا- أن نوضح بالتحليل دور الاقتصاد النفطى على حدة، وكذا تطور القطاعات السلعية غير النفطية بمفردها، وذلك على الوجه التالى

	الخطة الأولى		الخطة الثانية	
	مليون ريال	بنسبة	مليون ريال	بنسبة
قطاعات سلعية غير نفطية	٢٦٣٠٢,١٠	٩,٤ ٪	١٩٣٩٦١,٢	٢٠,١٪
نفط بما فيه التكرير	٢٥٣٦٧٧,٤	٩٠,٦٪	٧٧٢٧٩٧,١	٧٩,٩٪
اجمالـــــى	٢٧٩٩٧٩,٥	١٠٠٪	٩٦٦٧٥٨,٣	١٠٠٪

يبين لنا هذا التحليل نتيجة هامة مفادها:

ان التغير فى اجمالى القيم المضافة للقطاعات السلعية (المنتجة) غير النفطية - اسرع من التغير فى قطاع النفط.

فقد ارتفعت القيمة المضافة للقطاعات السلعية غير النفطية - فى الخطة الثانية بأكثر من سبعة أمثال (٧,٤) ماكان عليه فى الخطة الأولى.

وهكذا أرتفعت مساهمة القطاعات السلعية (باستثناء النفط) ضمن اجمالى القطاعات السلعية من ٩,٤٪ فى الخطة الأولى إلى ٢٠,١٪ فى الخطة الثانية. على الرغم من انخفاض المساهمة النسبية لقطاع النفط من ٩٠,٦٪ فى الخطة الأولى الى ٧٩,٩٪ فى الخطة الثانية. برغم ارتفاع حجم القيمة المضافة الى ثلاثة امثال.

ولاشك أن هذا مؤشر اقتصادى هام ينبىء بتطور كبير فى القطاعات السلعية غير النفطية - وتوضح أهمية التحول الهيكلى للقطاعات الاقتصادية المكونة للهيكل الاقتصادى السعودى.

وإذا كانت هذه النتيجة - قد ظهرت لنا من تحليل تم بناء على الاسعار الجارية، فينبغى لنا تأكيد مدى صحتها بالارتكان إلى التطور الحقيقى المبنى على الأسعار الثابتة:

٢ - تحليل تطور القيم المضافة للقطاعات السلعية بناء على الاسعار الثابته:

ويأتى لنا هذا التحليل - بالمقارنة بين الخطتين الأولى والثانية، من خلال هيكل الناتج المحلى الاجمالى، وكذا من خلال تطور مجموع القطاعات السلعية ومكوناتها الداخلية:

أ - على مستوى هيكل الناتج المحلى الأجمالى

هيكل الناتج المحلى الاجمالى (١٠٠٪)

	الخطة الأولى ٪	الخطة الثانية ٪
قطاعات سلعية	٧٣٫٥	٦٩
منها:		منها
سلعيه غير نفطيه	١٣٫٦	١٨٫٢
قطاع النفط	٥٩٫٩	٥٠٫٨
قطاعات توزيع	١١٫٦	١٤٫٢
قطاعات الخدمات	١٤٫٩	١٦٫٨
	١٠٠٪	١٠٠٪

وتوضح لنا الأوزان النسية لهيكل الناتج المحلى الاجمالى - انخفاض مساهمة القطاعات السلعية الكلية فى الخطة الثانية بالمقارنة مع الخطة الأولى.

إلا أن هذا الانخفاض يعود أساساً إلى إنخفاض المشاركة النسبية لقطاع النفط من ٦٠٪ تقريبا فى الخطة الأولى إلى حوالى ٥١٪ فى الخطة الثانية. وعلى العكس من ذلك - فقد ارتفعت المشاركة النسبية للقطاعات السلعية غير النفطية من ١٣٫٦٪ الخطة الأولى إلى ١٨٫٢٪ فى الخطة الثانية.

وهذه الدلالة توضح صحة النتيجة التى توصلنا اليها سابقاً (على ضوء الاسعار الجارية) والتى مفادها أن التطور فى القطاعات السلعية غير البترولية اسرع من القطاع النفطى (برغم تطوره)

وقد يرى البعض أن أنخفاض المشاركة النسبية للقطاع النفطى - تعود فى جزء منها الى ارتفاع الوزن النسبى لقطاعات التوزيع والخدمات من ٢٦٫٥٪ من الخطة الأولى الى ٣١٪ فى الخطة الثانية.

حقا- لقد رافق التطور حدوث الارتفاع النسبى لقطاعات التوزيع والخدمات، والتى تعزى اساساً الى التطور الكبير فى حجم مخصصات الانفاق الحكومى والتى ارتفعت من ١٢٨٫٣ بليون ريال عام ١٣٩٧/٩٦ إلى ١٨٨٫٤[١٦] بليون ريال عام ١٤٠٠/٩٩هـ. نظراً لما تقدمه الحكومة من خدمات كبيرة فى مجال التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، علاوة على أنها تستوعب المزيد من الأيدى العاملة.

وقد ساهم هذا الأرتفاع فى قطاع الخدمات والتوزيع - فى انخفاض المشاركة النسبية لقطاع النفط ضمن هيكل الناتج المحلى الاجمالى. الا أنه لم يستطع أن يغطى الارتفاع فى مشاركة القطاعات السلعية غير النفطية من ١٣٫٦٪ الى ١٨٫٢٪ للخطتين الأولى والثانية على التوالى.

وحتى نحصر ونزيد أسانيد النتيجة التى توصلنا اليها نذكر الأتى:

مجموع القيم المضافة لقطاع النفط (بما فيه التكرير) بلغ للخطة الأولى ماقيمته ٨٠٫١٥٧ بليون ريال، ارتفع فى الخطة الثانية إلى ١٠٦٫٧٤٢بليون ريال فى الخطة الثانية بمعدل تغير قدره ٣٣٪

على حين بلغت مجموع القيم المضافة للقطاعات السلعية (باستثناء النفط) فى الخطة الأولى ماقيمته ١٨٫١٨٢ بليون ريال - ارتفع فى الخطة الثانية إلى ٣٨٫٢٤٢ بليون ريال. بمعدل تغير قدره ١١٠٪

واستكمالاً للتحليل - نتعرف الآن على هيكل القيم المضافة للقطاعات السلعية بالاسعار الثابتة للخطة الأولى والخطة الثانية:

ب - هيكل القيم المضافة للقطاعات السلعية بالاسعار الثابتة :

	الخطـة الأولـى		الخطة الثانية	
	القيمـة	٪	القيمة	٪
قطاع النفط	٨٠١٥٧٫٧	٨١٫٥١	١٠٦٧٤٢٫٢٣	٧٣٫٦٢
قطاعات سلعية غير نفطية	١٨١٨١٫٧	١٨٫٤٩	٣٨٢٤٢٫٣٠	٢٦٫٣٨
مجموع	٩٨٣٣٩٫٤	٪١٠٠	١٤٤٩٨٤٫٥٣	٪١٠٠

وهكذا، وحتى على صعيد هيكل القيم المضافة للقطاعات السلعية فقط، تبين لنا ارتفاع المشاركة النسبية للقطاعات السلعية غير النفطية من ١٨٫٥٪ فى الخطة الأولى إلى ٢٦٫٤٪ فى الخطة الثانية: وتم ذلك على حساب انخفاض الوزن النسبى لمشاركة قطاع النفط

وهذا التحليل الأخير- يؤكد لنا بصفة قاطعة، علاوة على نتائج التحاليل السابقة، مدى التطور السريع الذى يلازم تطور الهيكل الاقتصادى السعودى. فى اتجاه تغير الاوزان النسبية لمشاركة القطاعات السلعية غير النفطية. ولاشك أن هذا مؤشر ايجابى هام أمكن تحقيقه فى غضون عقد التنمية الثانى (١٣٩٠- ١٤٠٠هـ).

ولكن هذه النتيجة - تتطلب منا أن نشرع فى المعالجة القطاعية - لمعرفة نوعية القطاعات السلعية غير النفطية التى تساهم فى هذا التغير بالارتفاع والتطور.

ثالثا : مؤشـرات التطور القطاعـى

قطاع الزراعـة

يضم هذا القطاع: النشاط الزراعى - الرعى - الصيد - الغابات، وسوف نقوم بالتحليل على ضوء الاسعار الجارية، وكذا، استنادا إلى الاسعار الثابته - وتقدم لنا الجداول التى اعددناها فى هذا الشأن النتائج التالية:

١ - على ضوء الاسعار الجارية:

بلغ اجمالى القيم المضافة لقطاع الزراعة لكامل سنوات الخطة الأولى، ماقيمته ٥٨٤٧٫٤ مليون ريال ، وهذه القيمة تعادل:

- ١٫٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى.
- ١٫٢٪ من اجمالى القيم المضافة للقطاعات السلعية بما فيها النفط
- ٢٢٫٢٪ من أجمالى القيم المضافة للقطاعات السلعية باستثناء النفط

وتعد هذه المشاركة متواضعة من قطاع الزراعة حتى بالنسبة للخطة الأولى - فإذا ماتمت المقارنة مع الخطة الثانية - تبين لنا:

أن القيمة المضافة لقطاع الزراعة قد تطورت إلى ١٦٢٠٤٫٨ مليون ريال بما يعادل ٢٫٨ ضعف ماكانت عليه فى الخطة الأولى تمثل:

- ١٫٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى.
- ١٫٧٪ من اجمالى القيم المضافة للقطاعات السلعية بما فيها النفط
- ٨٫٤٪ من اجمالى القيم المضافة للقطاعات السلعية باستثناء النفط

وهكذا تبين لنا برغم تضاعف القيمة المطلقة فى الخطة الثانية لقطاع الزراعة، ألا أننا نشاهد انخفاض مساهمة قطاع الزراعة على جميع المستويات الموضحة بعاليه، فى الخطة الثانية بالمقارنة مع نفس المستويات فى الخطة الاولى.

٢ - على ضوء الأسعار الثابتة :

ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الزراعة من ٥٤٦٠٫٣٠ مليون ريال فى الخطة الأولى - إلى ٧١٤٤٫١٧ مليون ريال فى الخطة الثانية. بزيادة قدرها ٣١٪.

ومع ذلك نشاهد نفس انخفاض المساهمة النسبية لقطاع الزراعة فى الخطة الثانية بالمقارنة مع الخطة الأولى.

المساهمة النسبية لقطاع الزراعة (بالاسعار الثابتة)

	الخطة الأولى	الخطة الثانية
ضمن هيكل الناتج المحلى الاجمالى	٤٫١	٣٫٤ ٪
ضمن هيكل القطاعات السلعية	٥٫٦ ٪	٤٫٩ ٪
ضمن هيكل القطاعات السلعية (باستثناء النفط)	٣٠٫٠٪	١٨٫٧٪

٣ - كما نشاهد ايضا تسريح اعداد كبيرة من العمالة فى القطاع الزراعى فقد بلغ حجم العمالة فى هذا القطاع فى عام ١٣٩٥/٩٤ - ٦٩٥ ألف عامل يمثلون حوالى ٤٠٪ من حجم العمالة الكلية لقطاعات النشاط الاقتصادى فى هذا العام.

وطبقا لمعطيات العام الأخير ١٤٠٠/٩٩- أصبح العمال الزراعيين ٥٩٨٫٨ ألف عامل يمثلون ٢٤٪ من حجم العمالة.

وهذا الانخفاض يرجع اساساً إلى أن القطاعات الاقتصادية الاخرى - اصبحت أكثر ربحية من قطاع الزراعة، علاوة على الانتقال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

وهنا- يجب أن نربط فيما بين النتيجة التى توصلنا اليها سابقاً، والتى توضح أن معدلات التغير فى القطاعات السلعية غير النفطية أسرع من النفط، وفى نفس الوقت تساهم مساهمة ايجابية ضمن المتغيرات الاقتصادية الكلية للخطة الثانية، على حين نشاهد الآن انخفاض المساهمة النسبية لقطاع الزراعة ضمن الخطة الثانية.

فهذا سيعنى على الفور أن باقى القطاعات السلعية الأخرى (غير النفطية) هى وراء ارتفاع وتطور الحجم الكلى للقطاعات السلعية (غير النفطية).

ولكن قبل أن ننتقل إلى هذه القطاعات الأخرى (الصناعة التحويلية - البناء والتشيد). يجدر بنا أن نوضح بعض الايجابيات التى تتحقق فى قطاع الزراعة.

٤ - حيث نلاحظ ارتفاع معدل النمو السنوى المركب (باسعار ٨٩/١٣٩٠) ابان الخطة الثانية ٥ر٤٪ وهو أعلى من المعدل المحقق فى الخطة الأولى ٥٩ر٣٪. ويتوقع فى الخطة الثالثة ان يبلغ المعدل ٣٥ر٥٪.

٥ - وإذا كان القطاع الزراعى يواجه بنقص عرض العمالة الزراعية - فإنه يواجه بشكل أخر هام وهو المياة وتقلباتها.

وتبذل الدولة جهوداً كبيرة فى هذا المجال، فخلال الخطة الأولى تم حفر أو اصلاح ١٠٢٥ بئراً- وفى الخطة الثانية أضيف إليها ٧٦٠ بئراً.

كما تم انشاء العديد من شبكات مياه الشرب ٢٣٧ مشروع جديد وتوسيع أكثر من ١٥٠مشروعاً. كما ازدات طاقة محطات تحلية المياة إلى ٤ر٥٦ مليون متر مكعب سنويا.

ولقد اتضح حديثا من ابحاث التنقيب عن النفط بشرق الدرع العربى- وجود احتياطيات مؤكدة من المياه الجوفية تصلح لدى ٢٥٠ الف هكتار لمدة قرن كامل (١٠٠ سنة) دون التأثير فى امدادات المياه الاساسية.

وعلى حين زاد- انتاج بعض المحاصيل زيادة هامة وبخاصة القمح والخضروات الا أن قطاع الرعى برغم الجهود التى تبذل فيه - مازال فى وضع لا يفى باحتياجات الطلب المحلى.

وتقدم الدولة تشجيعات كبيرة للمواطنين فى المجال الزراعى ـ بتقديم الاعانات والقروض طويلة الأجل المعفاة من أية اعباء مالية اضافية ـ كما تقوم بتوزيع الاراضى على المواطنين.

قطاع التشيـــد والبناء

سجل قطاع التشيد والبناء تقدماً ايجابياً كبيراً للغاية.

التحليل على ضوء الاسعار الجارية:

١ - فى عام ١٣٩١/٩٠ ساهم هذا القطاع بنسبة ٤ر٤٪ فى الناتج المحلى الأجمالى
ارتفع فى عام ١٤٠٠/٩٩ الى ١ر١١٪ من الناتج المحلى الأجمالـــى

٢ - بلغت اجمالى القيمه المضافة لهذا القطاع عن الخطة الأولى ١ر١٤٤٢٩ مليون ريال.
ارتفع فى الخطة الثانية إلى ٤ر١٥٠٩١٤ مليون ريال أى حوالى عشرة أمثال ونصف (٤٦ر١٠ مرة).

٣ - بلغت مساهمة قطاع البناء والتشيد ضمن اجمالى القيم المضافة للقطاعات السلعية (بما فيها النفط) فى الخطة الأولى ٢ر٥٪ ارتفعت إلى ٦ر١٥٪ فى الخطة الثانية.

٤ - وعلى صعيد القطاعات السلعية (باستثناء النفط) نلاحظ ان هذا القطاع يشارك بنسبة كبيرة ضمن هذا الهيكل:
بلغ ٨ر٥٤٪ فى الخطة الأولى
و ٨ر٧٧٪ فى الخطة الثانيـــة

وبذلك يمكن القول بأن قطاع التشيد والبناء يأتى فى المرتبة الثانية بعد النفط كما أنه يجيب لنا عن حقيقة النتائج السابقة وهى أرتفاع القطاعات السلعية (غير النفطيه) فى ظل معطيات انخفاض مشاركة القطاع الزراعى.

اذن قطاع التشيد والبناء - هو القطاع الاساسى وراء دفع عملية التطور وكذا وراء ارتفاع المشاركة النسبية للقطاعات السلعية غير النفطية.

وهذا أمر منطقى يرجع إلى استكمال التجهيزات الاساسية - وحل أزمة الاسكان - واتساع حجم المشروعات وكذا المبانى الحكومية. هذا علاوة على ارتفاع معدل الربحية فى هذا القطاع وبخاصـة فى سنـوات الخطة الثانية لقلة العرض بالمقابل مع الأرتفاع الكبير فى الطلب لمواجهة التطور المادى والديمغرافى.

التحليل على ضوء الاسعار الثابته:

٥ - اما اذا استندنا إلى تقديرات القيم المضافة بالاسعار الثابتة لنتعرف على عملية التطور الحقيقى باستبعاد معاملات الزيادة فى الاسعار فأننا نتحصل على النتائج التالية:

بلغ حجم القيمة المضافة لهذا القطاع عن كامل سنوات الخطة الأولى مقوماً بالاسعار الثابته ماقيمته ٧٦٠٤٫٠ مليون ريال. ارتفع إلى ٢١٨٥٢٫٧٤ مليون ريال عن الخطة الثانية

بمعنى أن القيمة ارتفعت زهاء ثلاثة اضعاف (٢٫٨٧ مرة)

المشاركة النسبية لقطاع التشيد والبناء - بالاسعار الثابته

	الخطة الأولى	الخطة الثانية
ضمن هيكل الناتج المحلى الاجمالى	٥٫٧ ٪	١٠٫٤٪
ضمن هيكل القطاعات السلعية	٧٫٧ ٪	١٥٫٧٪
ضمن هيكل القطاعات السلعية (باستثناء النفـــط)	٤١٫٨٪	٥٧٫١٪

نلاحظ مدى التطور الكبير فى الخطة الثانية بالمقارنة مع الخطة الأولى - أى ما يقارب الضعف بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى وكذا القطاعات السلعية.

٦ - بلغ حجم العمالة فى هذا القطاع - طبقا لمعطيات عام ١٣٩٥/٩٤ ١٧٢٫٣ ألف عامل بنسبة ٩٫٩٪ من حجم العمالة فى قطاعات النشاط الأقتصادى.

ارتفعت فى عام ١٤٠٠/٩٩ السنة الأخيرة من الخطة الاقتصادية الثانية إلى ٣٣٠ ألف

عامل - كما ارتفعت نسبة المشاركة فى العمالة الكلية إلى ١٣٫٣٪ وبذلك بلغ معدل النمو السنوى للعمالة ١٣٫٩٪.

٧ - وحتى نبرز جانب آخر من جوانب تطور قطاع التشيد- نذكر فى هذا الصدد أن صناعة الاسمنت وهى من أولى الصناعات فى المملكة العربية السعودية- يتطور انتاجها بشكل كبير:

فقد بلغ الانتاج المحلى عام ١٤٠٠هـ - حوالى ٣ مليون طن يأتى مصدره من أربع شركات محلية - على حين يبلغ الاستهلاك الكلى ١٣ مليون طن - يستورد اكثر من ٧٥٪ من الخارج.

وفى عام ١٤٠١ بدأت ثلاث مصانع جديدة انتاجها- لتبلغ الطاقة الانتاجية ٦٫٨ مليون طن سنوياً. ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٨٫٨ مليون طن. وهناك خطة لتحقيق الاكتفاء الذاتى بل وفتح مجال التصدير، مع ظهور أكبر مشروع فى هذا المجال - لشركة الاسمنت السعودى - البحرينى(١٧).

قطاع الصناعات التحويلية

التحليل بناء على الاسعار الجارية:

١ - ارتفعت القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية فى الخطة الثانية بالمقارنة مع الخطة الأولى:

	خطة اولى	خطة ثانية
قيمة مضافه	٣٩٧٣٫١ مليون ريال	٢٠٩٧٩٫٤ مليون ريال

اى أكثر من خمس أمثال.

وبرغم هذا التطور الكبير على صعيد القيم المطلقة. نلاحظ ان المشاركة النسبية ضمن الناتج المحلى الاجمالى بقيت متواضعة فقد بلغت ابان عام ١٣٩١/٩٠ ١ر٢٪ وانخفضت إلى ٧ر١٪ فى عام ١٤٠٠/٩٩.

وذلك يرجع إلى ارتفاع الأوزان النسبية للقطاعات الأخرى وبخاصة النفط وقطاع التشيد علاوة على قطاعات التوزيع والخدمات.

٢ - على حين نشاهد ارتفاع طفيف فى المشاركة ضمن القطاعات السلعية (بما فيها النفط) بلغت للخطة الأولى ٤ر١٪ وراتفعت فى الخطة الثانية الى ٢ر٢٪.

٣ - واذا استبعدنا النفط من جملة القطاعات السلعية - وحسبنا مشاركة قطاع الصناعة التحويلية مع باقى القطاعات السلعية الأخرى (الزراعة - التشيد والبناء- والصناعة التحويلية). لنلاحظ أنخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من ١٥٪ للخطة الأولى إلى ٨ر١٠٪ للخطة الثانية.

وهذا الانخفاض الأخير مردة أساساً الى ارتفاع مشاركة قطاع التشيد والبناء الذى استحوذ على ٧٧٪ من جملة القطاعات السلعية غير النفطية وحجب بذلك تطور الصناعة التحويلية.

٤ - ويظهر التحليل بالاسعار الثابتة:

ارتفاع القيمة المضافة من ٤ر٥١١٧ مليون ريال عن الخطة الأولى إلى ٤ر٩٢٤٥ مليون ريال عن الخطة الثانية. أى مايقرب من الضعف.

المشاركة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية بالاسعار الثابته

	الخطة الأولى	الخطة الثانية
ضمن هيكل الناتج المحلى الاجمالى	٣ر٨ ٪	٤ر٤ ٪
ضمن هيكل القطاعات السلعية	٥ر٢ ٪	٦ر٤ ٪
ضمن هيكل القطاعات السلعية (باستثناء النفـــط)	٢٨ر٢٪	٢٤ر٢٪

وهكذا تتضح لنا صحة النتيجة السابقة - وهو أن هناك تطور ملموس وحقيقى فى مجال الصناعة التحويلية (وإن كان ليس كبيراً) بدليل إرتفاع المشاركة فى الناتج المحلى الاجمالى واجمالى القطاعات السلعية.

إلا أن ارتفاع مشاركة قطاع التشيد- قد أظهر انخفاض قطاع الصناعة التحويلية ضمن القطاعات السلعية غير النفطية.

٥ - ويؤكد لنا صحة هذا الاستنتاج أن معدل النمو السنوى المركب بالاسعار الثابتة بلغ ١١ر٤٪ فى الخطة الأولى وارتفع إلى ١٥ر٤٪ فى الخطة الثانية.

ومن المنتظر أن يرتفع هذا المعدل إلى حوالى ١٨ر٨٪ فى سنوات الخطة الثالثة.

٦ - كما نلمس مظاهر التطور فى مجال الصناعة التحويلية من زاوية أخرى، وهى العمالة.

حيث ارتفع حجم العمالة فى هذا القطاع من ٧٤ر٤ ألف عامل فى عام ٩٤/ ١٣٩٥ بنسبة ٤ر٢٪ من اجمالى العمالة فى قطاعات النشاط الاقتصادى.

إلى ١٠٤٫٢ ألف عامل عام ١٤٠٠/٩٩هـ بزيادة قدرها ٢٩٫٨ ألف عامل. بمعدل نمو سنوى ٧٪.

٧ - وتقدم الدولة حوافز كبيرة فى هذا المجال- وقد بلغ حجم القروض التى ألتزم بها صندوق التنمية الصناعية السعودى مع نهاية عام ١٤٠١/١٤٠٠ حوالى ٨٫١ بليون ريال.

وتبلغ عدد المنشآت الصناعية بالمملكة ١٢٠٠ منشأة منها ٣٣٧ منشأة صناعية جديدة بدأ انتاجها فى عام ١٤٠٠هـ برأس مال مصرح به ٧٫٦ بليون ريال - تشكل ٢٥٪ من مجموع المنشآت.

هذا علاوة على المشاريع الصناعية الضخمة التى تقام حالياً فى المدن الصناعية الجديدة فى كل من الجبيل، وينبع. وأربع مجمعات جديدة لتكرير النفط[١٨].

المبحث الثانى

دراسة تحليلية لعناصر الدخل المحلى الاجمالى
عن الفترة من ١٣٩٠ حتــى ١٤٠٠هـ

انشغلنا فى المبحث السابق، بدراسة التغيرات التى تحدث فى الهيكل الاقتصادى السعودى. عبر تطور القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية- وأوزانها النسبية ضمن الناتج المحلى الاجمالى. كما ركزنا بصفة خاصة على التطورات التى تحدث فى مجال القطاعات السلعية المنتجة.

واستكمالاً للتحليل، نرى أنه من الضرورى، الوقوف على المراحل التالية لمرحلة الانتاج، الا وهى مرحلة التوزيع والاستهلاك والتداول.

ويتأتى لنا ذلك، من خلال دراسة تحليلية لعناصر الدخل المحلى الاجمالى، ومن زاوية أخرى يمكن القول دراسة هيكل الطلب على الناتج المحلى الاجمالى، أو أوجه الانفاق بين الاستهلاك - الاستثمار - التجارة الخارجية بفرعيها الصادرات والواردات.

حيث يمكن النظر إلى النتيجة الصافية للنشاط الاقتصادى من خلال المعادلات الثلاث الاتية: والمتوازنة حسابياً:

الناتج المحلى الاجمالى : مجموع القيم المضافة [للقطاعات السلعية وقطاعات التوزيع وقطاعات الخدمات] + رسوم الاستيراد.

الدخل المحلى الاجمالى : دخول عنصر العمل (تعويضات الموظفين والعمال) + دخول عنصر الملكية (فائض التشغيل) + الضرائب غير المباشرة

مخصوما منها الاعانات.

الانفاق المحلى الاجمالى : الاستهلاك النهائى (الخاص والحكومى) + الاستثمار (تكوين رأس المال الثابت والتغير فى المخزون) + الصادرات الصافية (الصادرات - الواردات)

وفى إطار تحليل عناصر الدخل المحلى الاجمالى - نود القول فى البداية بإن الدخل المحلى الاجمالى قد أرتفع من ٤٠٫٦٠١ بليون ريال عام ١٣٩٣/٩٢ وبالاسعار الجارية إلى ٩٩٫٣١٥ بليون ريال فى العام التالى له مباشرة ١٣٩٤/٩٣. على أثر القرار، التاريخى لإرتفاع أسعار النفط

وبذلك فقد قفز الدخل المحلى الى ضعفين ونصف (٢٫٥ مرة) فى خلال سنة واحدة بمعدل تغير سنوى ١٤٥٪.

ولقد تبين لنا من التحليل أن هذا الدخل المحقق فى عام ١٣٩٤/٩٣ يفوق مجموع الدخول المحلية الاجمالية التى تم تحقيقها فى غضون الثلاث سنوات الأول من الخطة الأولى. بفارق قدره حوالى ٩ بليون ريال.

وفى السنة الأخيرة من الخطة الأولى ١٣٩٥/٩٤ قفز الدخل المحلى الاجمالى) مرة أخرى بزيادة قدرها ٤٠٫٢٨ بليون ريال. محققا دخلاً اجمالياً قدره ١٣٩٫٦ بليون ريال. بمعدل تغير سنوى قدره ٤٠٫٦٪

وهكذا أصبحت الأوضاع المالية والاقتصادية امام الخطة الثانية - مغايرة تماماً لظروف بداية الخطة الاقتصادية الأولى. فالايرادات المالية أصبحت متوفرة بفضل تطور ايرادات النفط

فقد ارتفعت هذه الايرادات من ١٥٫٩ بليون ريال عام ١٣٩٤/٩٣ الى ٥٦٫٨ بليون ريال فى عام ١٣٩٥/٩٤ (أخر سنة من الخطة الأولى).

وفى غضون خمس سنوات ومع أخر سنة للخطة الثانية - زادت ايرادات الدولة من النفط (وهى تشمل ريع الزيت بالاضافة إلى ضريبة الدخل على شركات الزيت) بمقدار ١٠٠ بليون ريال حيث بلغت ١٥٦٫٤ بليون ريال[١٩] عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠هـ.

ولقد انعكست هذه الوضعية الاقتصادية والمالية كنتيجة للتطور الكبير فى حجم القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية من جهة، وإلى الارتفاع الكبير فى حجم ايرادات النفط من جهة اخرى. على المتغيرات الاقتصادية المكونة لعناصر الدخل المحلى الاجمالى:

أ) تعويضات الموظفين (دخول عنصر العمل)

تطورت من ٤٫٨ بليون ريال عام ١٣٩١/٩٠ إلى ١٤٫٨ بليون ريال عام ١٣٩٥/٩٤. بمعنى أن الأجور زادت بمقدار ١٠ بليون ريال فى خلال خمس سنوات. أى بمعدل وسطى ٢ بليون ريال كل سنة. ولقد شكلت الأجور ١٠٫٦ ٪ من الدخل المحلى الأجمالى لهذه السنة الأخيرة.

وابان الخطة الثانية قفزت الأجور من ٢٥ بليون ريال مع بداية السنة الأولى ١٣٩٦/٩٥ إلى ٧٤٫٨ بليون ريال فى السنة الأخيرة. أى تضاعفت ثلاث مرات، كما هو الشأن فى الخطة الأولى. ولكن بفارق اكبر يعادل ٤٩٫٨ بليون ريال. بمعدل وسطى سنوى مقداره ٩٫٩٦ بليون ريال كل سنة من سنوات الخطة الثانية ولاشك أن هذه زيادة ضخمة فى كمية الأجور النقدية المدفوعة - تتماشى مع التطور المتلاحق فى مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد تطورت مساهمة دخول عنصر العمل (الأجور) فى الدخل المحلى الاجمالى لتصل إلى ١٩٫٤٪ فى السنة الأخيرة للخطة الثانية.

ب) فائض التشغيل Operating Surplus

لقد سمح تطور الدخل المحلى الاجمالى، بارتفاع فائض التشغيل من ١٧٫٧ بليون ريال فى السنة الأولى للخطة الأولى ١٣٩١/٩٠ إلى ١٢٥٫٣ بليون ريال فى السنة الأخيرة من الخطة الأولى ١٣٩٥/٩٤. أى حوالى سبعة أمثال.

ولقد شكل هذا الفائض ٨٩٫٧٪ من حجم الدخل المحلى الاجمالى المحقق فى هذه السنة الأخيرة. ولاشك أنها نسبة كبيرة.

وخلال الخطة الثانية ارتفع فائض التشغيل من ١٤٠ر٤ بليون ريال فى السنة الأولى إلى ٣١٢ر٤ بليون فى السنة الأخيرة ١٤٠٠/٩٩ بأكثر من ضعفين.

وساهم فى مكونات الدخل المحلى بنسبة ٨٠ر٨٪ لهذه السنة الأخيرة من الخطة الثانية.

ولقد اتضح لنا من التحليل أن الدخل المحلى الاجمالى فى هذه السنة الأخيرة بمفردها يفوق مجموع الدخول المحلية الاجمالية المحققة عن كامل سنوات الخطة الخمسية الأولى بفارق قدره ٥٥ر٤ بليون ريال.

جـ) الضرائب غير المباشرة بعد خصم الاعانات

تبين لنا من التحليل أن هذا البند يقدم مساهمة متواضعة للغاية ضمن عناصر الدخل المحلى الاجمالى.

واتضح لنا أنه ابان السنوات الأربع من الخطة الأولى، فقد كان رصيد هذا البند ايجابى وهذا يعنى أن حجم الاعانات كانت اقل من الضرائب غير المباشرة.

اما مع السنة الخامسة للخطة الأولى ١٣٩٥/٩٤ وحتى نهاية السنة الأخيرة من الخطة الثانية فقد عرفت هذه السنوات جميعها رصيداً سلبياً لهذا العنصر من عناصر الدخل المحلى الأجمالى.

وترجمة ذلك أن حجم الاعانات التى تقدمها الدولة كان يفوق حسابياً الضرائب غير المباشرة. وهذا فى الواقع يتماشى مع الحوافز التى تقدمها الدولة للمشروعات الاقتصادية وكذا تدعيم بعض السلع الغذائية الضرورية. هذا علاوة على انعكاس القيم الدينية والفلسفة الاقتصادية للملكة فى اتجاه التقليل من الضرائب والاعتماد على الزكاة كمصدر اسلامى مالى.

بعد هذا العرض لملامح تطور الدخل المحلى الاجمالى - نود أن نتعرف على عناصر الانفاق - أو هيكل الطلب على الناتج المحلى الأجمالى.

الاستهـــلاك

اذا حللنا الاستهلاك النهائى (الخاص والحكومى)- يتبين لنا أنه مع بداية السنة الأولى

من الخطه الأولى. وبرغم تواضع الدخل المحلى الاجمالى. فإن الاستهلاك النهائى كان يستحوذ على نصيب هام من الانفاق الكلى بلغ ٤٤٫٦٪.

ولقد تمكنا من رصد ملاحظة هامة على دالة الاستهلاك إبان الخطة الاقتصادية الأولى:

- فلقد سبق أن اشرنا أن الدخل المحلى الاجمالى قد حقق قفزة كبيرة فى السنة الثالثة ١٣٩٤/٩٣ ووصل إلى ٩٩٫٣ بليون ريال بمعدل تغير سنوى قدره ١٤٥٪ بالمقارنة مع العام السابق له.

- على حين ارتفع الاستهلاك النهائى من ١٣٫٢٣ بليون ريال عام ١٣٩٣/٩٢ الى ١٩٫٦٩ بليون ريال عام ١٣٩٤/٩٣. بفارق قدره ٦٫٤٦ بليون ريال بمعدل تغير سنوى قدره ٤٨٫٨٪

وبذلك يتضح أن معدل التغير فى الاستهلاك كان أقل بكثير من معدل التغير فى الدخل عن نفس السنوات

ولقد بلغ الميل المتوسط للاستهلاك فى عام ١٣٩٣/٩٢

$$م\ م\ ك = \frac{ك}{ل} = ٣٢٫٦٪$$

على حين بلغ م م ك فى عام ١٣٩٤/٩٣ = ١٩٫٨٪

نلاحظ انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك فى عام ٩٤/٩٣ بالمقارنة مع السنة السابقة لها مباشرة.

وقد بلغ الميل الحدى للاستهلاك فيما بين عام ٩٤/٩٣ - وعام ٩٣/٩٢

$$م\ ح\ ك = \frac{\Delta\ ك}{\Delta\ ل} = \frac{\text{مقدار التغير فى الاستهلاك}}{\text{مقدار التغير فى الدخل}} ٪$$

$$= \frac{\text{٦٤٦١٫١ بليون ريال}}{\text{٥٨٧١٣٫٩ بليون ريال}} = ١١٫٠٪$$

وهكذا تبدو النقطة الأولى من الملاحظة أنه على حين زاد الدخل بمعدل تغير ١٤٥٪. زاد الاستهلاك بمعدل تغير ابطأ ٤٨٫٨٪

وانخفض الميل المتوسط للاستهلاك من ٣٢٫٦٪ الى ١٩٫٨٪

وحقق الميل الحدى للاستهلاك معدل منخفض قدره ١١٪

على حين تبين لنا أن الميل الحدى للاستهلاك على مستوى الخطة الأولى ككل (فيما بين السنة الأولى والسنة الأخيرة) بلغ ٢٠٪

هذا هو الجانب الأول من الملاحظة على داله الاستهلاك: أما الجانب الآخر لنفس الملاحظة فيتضح كما يلى:

فى عام ١٣٩٥/٩٤ (العام التالى مباشرة من استكمال التحليل لهذه الظاهرة)- وهو يعادل العام الأخير من الخطة الأولى. فلقد تغير الوضع السابق تماما:

- فلقد استمر الدخل المحلى الاجمالى فى الارتفاع بالمقارنة مع عام ١٣٩٤/٩٣ ولكن بمعدل تغير اقل قدره ٤٠٫٦٪

- على حين نشاهد ارتفاع قيمة الاستهلاك النهائى من ١٩٫٦٩ بليون ريال عام ٩٤/٩٣ إلى ٣٣٫٩٥ بليون ريال عام ١٣٩٥/٩٤. بمعدل تغير سنوى كبير يبلغ ٧٢٫٤٪ . وهذا المعدل يفوق معدل تغير الدخل الذى بلغ ٤٠٫٦٪ كما سبق ان اسلفنا ونلاحظ أن مقدار الزيادة فقط فى قيمة الاستهلاك النهائى لعام ١٣٩٥/٩٤ (الفرق ١٤٫٢٥٨ بليون ريال) -يزيد عن قيمة الاستهلاك النهائى كله فى العام السابق له ١٣٩٤/٩٣- حيث بلغ هذا الأخير ١٣٫٢٣ بليون ريال.

كما نلاحظ على عكس السنة السابقة، ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك فى عام ١٣٩٥/٩٤ إلى ٢٤٫٣٪ على حين بلغ هذا المعدل فى السنةالسابقة ١٩٫٨٪

كذلك نشاهد ايضا عكس الظاهرة السابقة، ارتفاع فى الميل الحدى للاستهلاك بين عامى ١٣٩٥/٩٤ -١٣٩٤/٩٣

حيث بلغ م ح ك = $\frac{١٤٢٥٨٫٣}{٤٠٢٨٤٫٦}$ = ٣٥٫٤٪

وهكذا بلغ الميل الحدى للاستهلاك ثلاثة أمثال. بالمقارنة مع الميل الحدى للاستهلاك فى السنوات السابقة. من ١١٪ الى ٣٥٫٤٪ ويتطلب الأمر- معالجة هذه الظاهرة.

تفسيرهذه الظاهرة

حقاً أن الاستهلاك - متغير تابع للتغيرات فى الدخل - هذه احدى المعدلات الاقتصادية الهامة والمعروفة فى الأدبيات الاقتصادية.

ك د (ل) فى شكل علاقة طردية

وكما يذكر الاقتصادى الانجليزى الشهير «جون ميناردكينز»[٢٠] فإن الدخل الكلى هو المتغير الاساسى للانفاق الاستهلاكى ضمن دالة الطلب الكلى الفعال ولكننا نشاهد أنه على حين ارتفع الدخل المحلى الاجمالى مع بداية أرتفاع أسعار النفط فى عام ١٣٩٤/٩٣ بمعدل تغير ١٤٥٪ أرتفع الاستهلاك الكلى النهائى بمعدل أقل ٤٨٫٨٪ وانخفض الميل المتوسط للاستهلاك من ٣٢٫٦٪ الى ١٩٫٨٪ كذلك حقق الميل الحدى للاستهلاك معدلاً منخفضا قدره ١١٪ .

وهذا يعزى إلى أن الزيادة فى الدخل كانت بشكل كبير فى عام ١٣٩٤/٩٣ بالمقارنة مع السنوات السابقة، وبشكل مفاجىء. ولم تستطع أن تحدث تأثيرا وبشكل يمكن ان تستوعبة المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بهيكل الدخل - ومنها الاستهلاك. لذلك فقد تراخى الاستهلاك فى هذه السنة فى أن يتماشى فى علاقته الطردية مع التغير الكبير فى الدخل وبعبارة أخرى «فإن التغيرات فى مقادير الاستهلاك ، عبر الفترة الزمنية القصيرة، لا تتناسب ومقادير التغير فى مستويات الدخل»[٢١].

على حين بدأت داله الاستهلاك تأخذ وضعها من حيث العلاقة الطردية مع الدخل. مع بداية السنة التالية مباشرة. حيث ارتفع الميل المتوسط للاستهلاك من ١٩٫٨٪ إلى ٢٤٫٣٪

وارتفع الميل الحدى للاستهلاك من ١١٪ إلى ٣٥٪ نتيجة بدء تغير نمط الاستهلاك المحلى واتساع دائرة نمو الانفاق الحكومى.

لذلك فإننا تفسير هذه الظاهرة- تدعونا إلى تأييد الاقتصادى الأمريكى «دونزى»[٢٢] فى ضرورة التفرقة بين دالة الاستهلاك فى الأمد القصير والأمد الطويل. حيث تظهر هذه الأخيرة بصورة واضحة العلاقة الطردية بين التغيرات فى الاستهلاك والتغيرات فى الدخل.

ونلاحظ أن الميل للاستهلاك - أخذ فى الارتفاع الطردى بصورة مستمرة منذ عام ١٣٩٥/٩٤ وحتى نهاية الخطة الثانية. وأستوعب أكثر من نصف الانفاق المحلى عام ٩٨/ ١٣٩٩ حيث بلغ ٥٣٫٢٪

ونلاحظ الاتجاه التصاعدى لداله الاستهلاك من خلال عرض المؤشرات التالية:

تراوح الميل المتوسط للاستهلاك ابان الخطة الأولى بين ٢٠٪ - ٤٥٪
على حين الميل المتوسط للاستهلاك ابان الخطة الثانية بين ٣٢٪ - ٥٣٪

وعلى حين بلغ الميل الحدى للاستهلاك فى الخطة الأولى ٢٠٪
ارتفع فى الخطة الثانية إلى ٤٨٪

وكانت محصلة ذلك أن استوعب الاستهلاك النهائى الكلى عن كامل سنوات الخطة الأولى ٢٦٫٧٪ من حجم الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى.

ارتفعت هذه النسبة الى ٤٢٫٣٪ من كامل سنوات الخطة الثانية
وهذا الارتفاع يتماشى فى الواقع مع اتساع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى السعودى.

وتبدو نفس النتيجة اذا نظرنا إلى ارتفاع قيمة الاستثمار (تكوين رأس المال الثابت مع التغير فى المخرون) فقد استوعب ١١٫٩٪ من قيمة الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى فى الخطة الأولى، ارتفع الى ٢٧٫٤٪ فى الخطة الثانية

وعلى مستوى الادخار المحلى - وبرغم الارتفاع المطرد فى القيمة المطلقة وبخاصة

منذ عام ١٣٩٤/٩٣. الا أننا نشاهد انخفاض نسبة المدخرات إلى الدخل المحلى فى الخطة الثانية بالمقارنة مع الخطة الأولى.

فلقد بلغ م م خ (ميل متوسط للادخار) للخطة الأولى = ٧٣٫٣٪
م م خ فى الخطــة الثانيــة = ٥٧٫٧٪

وهذا التراجع يعود اساساً إلى ارتفاع نصيب الاستهلاك النهائى فى الخطة الثانيـة من حجم الانفاق المحلى الاجمالى.

ومن تحليل الاستهلاك النهائى الكلى بين استهلاك خاص، واستهلاك حكومـى.

تبين لنا خلال الخطة الأولى ان الميل المتوسط للاستهلاك الخاص كان فى وضع أكبر من الميل المتوسط للاستهلاك الحكومى.

فقد بلغ الأول ١٤٫٨٪ على حين بلغ الثانى ١١٫٩٪ على حين تغير الوضع فى الخطة الثانية، بارتفاع الانفاق الحكومى وعليه بلغ الميل المتوسط للانفاق الخاص ١٩٫٨٪ وبلغ الميل المتوسط للانفاق الحكومى ٢٢٫٥٪

ويرجع السبب فى هذا الوضع إلى التوسع فى الانفاق الحكومى وإلى تمكين مستوى الجهاز الادارى واستيعابه لعمالة متزايدة.

ولكن الأمر لا يخلو من ضرورة المناداة بترشيد الانفاق الحكومى وكذلك الخـاص فى السنوات المقبلة. وذلك لاتاحة الفرصة للمزيد من المدخرات المحلية للتوسع فى الاستثمارات المبرمجه فى الخطط الاقتصادية.

حيث ان التوسع فى الانفاق الاستهلاكى الخاص والعام وارتفاع معدله يشكل ضغطـاً متزايداً على حجم المدخرات المحلية، التى لاحظنا انخفاض نسبتها فى الدخل من ٧٣٪ للخطة الأولى إلى ٥٧٪ فى الخطة الثانية.

والخطورة تكمن فى أن المصدر الاساسى والأول لتمويل ايرادات الدولة يأتى من قطاع

النفط وهو على الرغم من مشاركته الايجابية فى هذا الصدد. إلا انه يبين لنا من التحليل انخفاض المشاركة النسبية للصادرات فى الدخل المحلى الاجمالى من الخطة الأولى ٨٠ر٢٪ الى ٦٥ر٩٪ فى الخطة الثانية.

ونظراً لأن اسعار النفط وحجم الطلب عليه - تخضع لمعطيات عديدة ومتشابكة على الصعيد الدولى - فأن أى تغير فى قيمة الصادرات النفطية سواء من حيث حجم الانتاج أو اسعار التصدير. تحدث تأثيرا مباشراً على ايرادات الدولة وكذا على الدخل المحلى الاجمالى لها وبالتالى على المتغيرات الاقتصادية المرتبطة به.

لذلك فمن الأفضل والأضمن ترشيد الانفاق الاستهلاكى. وجعل معدل نموه أبطأ من معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى، وكذا ابطأ من معدل نمو الاستثمار، والصادرات من جهة أخرى.

ونؤيد رأينا هذا بالاسانيد التالية:

١ - على حين لاحظنا انخفاض المساهمة النسبية للصادرات فى الدخل المحلى الاجمالى من ٨٠٪ فى الخطة الأولى إلى حوالى ٦٦٪ فى الخطة الثانية.
نلاحظ على العكس من ذلك ارتفاع نسبة الواردات إلى الدخل المحلى الاجمالى من ١٨ر٩٪ فى الخطة الأولى إلى ٣٥ر٧٪ فى الخطة الثانية.

حقاً ان التوسع فى الاستهلاك النهائى من جهة والتوسع فى تكوين رأس المال الثابت من جهة اخرى. وازاء ضعف المنتجات الوطنية فى مواكبة التطور الاقتصادى السريع، فإن الأمر يتطلب الالتجاء إلى الاستيراد من العالم الخارجى.
إلى أن المحصلة الأحصائية السابقة تشير أن نسبة مساهمة فائض الميزان التجارى فى زيادة الدخل المحلى الاجمالى فى الخطة الثانية كانت أقل من المساهمة النسبية فى الخطة الأولى. برغم الارتفاع الكبير للقيم المطلقة. وهذا الوضع قد يؤثر على أوضاع التوازن الاقتصادى مستقبلاً اذا استمر الوضع على هذا المنوال.

وباطلاعنا على احصاءات التجارة الخارجية[٢٣]- تبين لنا انه منذ عام ١٩٧٥م (١٣٩٥هـ) فإن بند الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية والمعدات الثقيلة. أصبحت تمثل وزن نسبي كبير، وتمثل المرتبة الأولى من حيث هيكل الواردات السلعية ولاشك أن هذا أمر منطقى يتماشى مع عملية التنمية الاقتصادية، كما يكشف لنا زاوية أخرى من زوايا التحول الجوهرى للهيكل الاقتصادى السعودى.

٢ - إذا كان التوسع فى الانفاق الاستهلاكى يعتمد اساساً على مصادر التمويل من الصادرات النفطية. فإننا نلاحظ علاوة على ماسبق ذكره. أن حجم الانتاج العالمى للنفط الخام قد تعرض إلى أنخفاض فى السنوات الماضية. ومازال يعانى من هذاالانخفاض حالياً.

وطبقا للاحصاءات المذكورة فى هذا الشأن - فقد انخفض الانتاج العالمى من ٥٩٫٦٥ بليون برميل فى عام ١٩٨٠م الى ٥٥٫٩٥ بليون برميل عام ١٩٨١.

وبذلك انخفض نصيب الأوبيك من ٤٥٪ من الانتاج العالمى إلى ٤٠٪ وخفضت المملكة العربية السعودية انتاجها فى عام ١٩٨١ من ٩٫٩ مليون برميل يومياً إلى ٧ مليون برميل.[٢٤].

فإذا ربطنا بين انخفاض الصادرات البترولية من جهة، وبين ارتفاع الانفاق الاستهلاكى النهائى . فإن المحصلة النهائية سوف تؤكدها لنا الاحصائيات المالية.

فعلى حين نجد أن سنة ١٤٠٢/١٤٠١ سجلت فيها الايرادات العامة زيادة قدرها ٥٫٣٪ بالمقارنة مع العام السابق ١٤٠١/١٤٠٠.

فإن النفقات العامة[٢٥] للدولة قد سجلت عن نفس الفترة زيادة قدرها ٢١٫٨٪ اى ما يعادل أربعة أمثال نسبة الزيادة فى الايرادات العامة وهذا مايدعونا إلى القول بضرورة تخفيض معدل نمو الانفاق الاستهلاكى. وبرغم صعوبة ذلك نسبياً، نظرا لتعود نمط الاستهلاك. وإلى ارتباطات الانفاق الحكومى بمهام وبوظائف مستقرة. الا أن المحافظة

على معدلات نمو مرتفعة ومستقرة للناتج المحلى الاجمالى يتطلب ذلك.

٤ - نستند فى ذلك ايضاً، إلى معدلات التضخم المرتفعة التى واجهت خطة التنمية الثانية. والتى تعود من جهة الى النمو المطرد لاحجام الطلب الاستهلاكى والاستثمار، ومن جهة أخرى إلى التضخم المستورد من الخارج.

فلقد كان معدل الطلب اسرع من المعروض من السلع والخدمات المحلية والمستوردة واتسعت الفجوة التضخمية لتبلغ اعلى معدل لها وهو ٤٢٫٣٪ فى عام ١٣٩٥/٩٤.

وقد بلغت هذه الفجوة التضخمية[٢٦] فيما بين وسائل الدفع والمعروض الحقيقى من السلع والخدمات:

عن كامل سنوات الخطة الأولى	٢٢٫٥
كامل سنوات الخطة الثانية	١٤٫٣
السنوات العشـــر	١٨٫٥

كما صاحب ذلك ارتفاع فى الرقم القياسى لتكاليف المعيشة.
وفى السنوات الاخيرة- عملت السياسة المالية والنقدية للحكومة، على تخفيض معدلات التضخم. عن طريق منح الاعانات للسلع الرئيسية، وبأساليب الرقابة على الاسعار، وترشيد الانفاق. وبذلك انخفضت الفجوة التضخمية الى ٣٪ فى عام ٩٩/١٤٠٠هـ

الاستثمار

حقق الاستثمار (تكوين رأس مال الثابت شاملاً التغير فى المخزون). زيادة هامة فى هيكل الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى.

فقد بلغ عن كامل سنوات الخطة الأولى ماقيمته ٣٩٫٤٨ بليون ريال. ارتفع الى ٩ أمثال. فى الخطة الثانية ليبلغ ٣٣٧٫٧٣ بليون ريال.

ولاشك أن هذا يدل على جهد كبير فى مجال التطور الاقتصادى- كما أن الوزن النسبى للاستثمار قد ارتفع ايضا من ١١٫٩٪ من اجمالى الناتج المحلى لكامل سنوات الخطة الأولى - إلى ٢٧٫٤٪ عن كامل سنوات الخطة الثانية

ويؤدى الانفاق الاستثمارى الحكومى دوراً هاما فى هذا المجال - يدل على دور القطاع الحكومى الاساسى فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى المملكة العربية السعودية. ويتضح هذا الدور من خلال توزيع الاستثمارات فيما بين القطاع الخاص، الحكومى، واستثمارات قطاع النفط ولاسيما فى الخطة الثانية:

القطاع	النسبة المئوية لاجمالى الاستثمارات
الانفاق الاستثمارى الحكومى	٦٠٫٦٪
الانفاق الاستثمارى الخاص	٢٧٫٣٪
الانفاق الاستثمارى لقطاع النفط	١٢٫١٪
	١٠٠٪

اما أذا وزعنا الانفاق الاستثمارى الكلى بحسب القطاعات الاقتصادية - عن كامل سنوات الخطة الثانية. سوف نجد أن قطاع التشييد يمثل وزن نسبى كبير ويستوعب الغالبية العظمى من هذا الانفاق.

القطاع	النسبة المئوية
التشييد	٧٩٫٣
معدات نقل	٩٫٠
آلات ومعدات	١٠٫٨
سلع أخرى	٠٫٩
	١٠٠٫٠٪

ويترادف الوزن النسبى الكبير لقطاع التشييد، مع ارتفاع مساهمة القطاع الحكومى فى الانفاق الاستثمارى. إلى القول بأن معظم عمليات الاستثمارات فى هذا القطاع تأتى بمعرفة الحكومة.

كما تلعب صناديق التنمية دوراً هاماً فى تمويل القطاع الخاص ليلعب دوره فى عملية التشيد والتوسع فى المشاريع الاستثمارية.

وتجدر الاشارة، إلى أنه قد سبق لنا فى المبحث السابق، أن لاحظنا أن قطاع التشيد يأتى فى المرتبة الأولى ضمن القطاعات السلعية غير النفطية. ويساهم بقيمة مضافة كبيرة ضمن هذه القطاعات.

وهذا يتماشى مع استكمال التجهيزات الاساسية، والتحول الهيكلى الكبير الذى يشهده الاقتصاد السعودى.

وان كان يتوقع فى السنوات التالية- أن يشهد قطاع التشييد، تباطء فى معدلات نموه، بسبب كثرة العرض فى مجال المبانى السكنية. وإلى استكمال جزء كبير من التجهيزات الاساسية.



هوامش الدراسة

المصـــــدر:

(١) المصدر وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية، خطة التنمية الثالثة، ص ٣٣.

(٢) نردف كلمة «سعودى» مع مصطلح نمط الانتاج - مجازاً للتميز فقط، حيث من المعروف ان أنماط الإنتاج، تذكر مجردة.

(٣) الأدبيات الاقتصادية غنية فى هذا المجال بالعديد من المؤلفات التى تهتم بدراسات التخلف والنمو، ونذكر منها فى هذا المقام:

-عمرو محيى الدين: التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة: ١٩٧٦.

- Mydral, G. Economic Theory and underdeveloped Regions, Mouthuen, London, 1955.

- Nurkse, R.: Problemes of Capital Formation in Underdevelopped Countries, Oxford , 1953.

- Rowtow, W.W.: Stages of Economic Growth, Cambridge Universtiy, 1960.

- Baran, P. & Sweezy , B., :La Capitalisme monopoliste, ed. maspero, Paris, 1970.

- Amin, Samir: L'accumulation à l'echalle mondiale, ed . Anthropas, Paris, 1970.

- Amin , Samir: Le Developpement inègale, Essai sur Les formes sociales du Capitalisme perriphique, ed. de miniut, Paris, 1973.

- Emmanuel, Arghiri: L'echange ingeal essai sur les antagonismes dans les rapports internationaux, ed. Mospro, Paris, 1974.

- Freyssiment, Le concept de sous developpement, ed., Mouton, Paris, 1966.

(٤) ذكرنا - تعبير حالة التأخر - كناية عن استاتيكية التطور، The Statics of development of the Underdevelopment.

(٥) استخدمنا - تعبير عملية التخلف . كناية عن ديناميكية تطور التخلف:

The Dynamism of development of the Under-development

(٦) على الرغم من أن•اول اكتشاف للنفط على نطاق واسع حدث فى المملكة فى عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٨م). فإن ظروف الحرب العالمية الثانية، قد عاق تطور الموارد النفطية. وبلغ دخل المملكة حتى عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٤م) أقل من ٤ ملايين من الدولارات الأمريكية سنويا. ارتفع بحلول عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٨م) ليصبح ٨٥ مليون دولار. وكانت ايرادات النفط تشكل ٦٠٪ من ايرادات المملكة آنذاك .

المصدر: خطة التنمية الثالثة، المرجع السابق، ص ٣٣.

(٧) وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية، خطة التنمية الثانية، ص ٣٠ ونود أن نضيف فى هذا الموضوع، بأننا قد أجرينا مقابلة شخصية مع السادة المسؤليين بمؤسسة النقد العربى السعودى. علمنا خلالها من مسؤلي ادارة البنوك: بان كافة البنوك التجارية المقامة فى المملكة وحتى تلك التى دخلت فى اطار سعودة البنوك. هى ملكية للقطاع الخاص مع مشاركة القطاع الأجنبى فى بعض البنوك. وأن عمليةالسعودة تعنى تحويل جزء من أسهم القطاع الاجنبى (٥١٪) إلى الرأسمالية الوطنية وتم ذلك تحت اشراف المؤسسة وان البنك الحكومى الذى تمتلكه الحكومة السعودية هو البنك السعودى العالمى» ومقره لندن وان كان هذا لا يعفى بطبيعة الحال مؤسسة النقد من القيام بوظائفها شأن البنوك المركزية. الا أن عنصر الملكية للبنوك المحلية للقطاع الخاص. وهذا يؤكد استمرارية الفلسفه الاقتصادية الحرة التى تنتهجها المملكة.

(٨) خطة التنمية الثالثة، المرجع السالف ، ص ٣٢.

(٩) المصدر: «محمد مبارك حجير؛ التوازن الاقتصادى وإمكانياته بالدول العربية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٨، ص ٣٠٨.

(١٠) تجدر الاشارة الى أنه توجد عدة فئات لنظام الاسعار - المعمول بها فى ميدان البترول وهى:

أ) الاسعار المعلنة، وهى بمثابه اسعار استرشادية لأجل احتساب العائدات البترولية للدول المنتجة للنفط

ب) أسعار محققه ، وهى التى يعمل بها فى موانئ التصدير.

جـ) اسعار فى اسواق الدول المستهلكة.

د) أسعار المشتقات المكررة التى تباع للمستهلك النهائى.

ويلاحظ أن الاسعار التى تهم مباشرة الدول المصدرة للنفط : هى الأولى والثانية وقبل صدور القرار التاريخى لمنظمة الاوبيك بارتفاع اسعار النفط، فقد بلغت هذه الاسعار ٢٠٪ فقط من حجم الانتاج المسوق مباشرة من قبل هذه البلدان وذلك فى عام ١٩٧٤. اما باقى الانتاج فقد كان يخرج عن سيطرة هذه الدول.

المرجع:

مجلة البترول والغاز العربى، السنة الثامنه، العدد «٣» ، بيروت ١٩٧٤، ص ١٣.

ومع تطور نسب مشاركة الدول المصدره للنفط فى مراقبة انتاجها الوطنى - وصلت هذه النسبة الى حوالى ٤٢٪ عام ١٩٧٣. وارتفعت مع بداية عام ١٩٧٤ إلى ٦٠٪.

المصدر:

Memorie presente par L'Algerie a la conference des Souverains et chefs pays membres de l'OPEP, 1975, P. 199

(١٣) فيما يلى نورد بعض الاخطاء الرقمية «المطبعية» التى وردت ضمن حسابات الناتج المحلى الاجمالى (١٣٩٠/١٣٩١ - ١٣٩٩/١٤٠٠) بالاسعار الجارية - كما وردت فى جدول ١٠-٢٦ صفحة ٤٧١، ورقم ١٠-٢٨ صفحة ٤٧٣ من الكتاب الاحصائى السنوى لعام ١٤٠٠ والذى تصدره وزارة المالية، العدد السادس عشر.

الخطأ	الصواب	البيـــان
٤٠٠٨٧٫٦	٤٠١٣٧٫٦	المجموع الفرعى للناتج المحلى الاجمالى ١٣٩٣/٩٢
٤٠٠٥٥١٫١	٤٠٦٠١٫١	اجمالى الناتج المحلـــى ١٣٩٣/٩٢
٣٧٥٥٤٫٥	٣٧٦٠٤٫٥	المجموع الفرعى بدون الخدمات ١٣٩٣/٩٢
١٣٩٥٩٩٫٥	١٣٩٥٩٩٫٦	اجمالى الناتج المحلـــى ١٣٩٥/٩٤
١٥٦٠٠٢٫١	١٥٦٠٠٢٫٤	المجموع الفرعى بدون خدمات ١٣٩٦/٩٥
١٦٤٥٢٦٫٠	١٦٤٥٢٦٫٣	اجمالى الناتج المحلـــى ١٣٩٦/٩٥
٤٤٩٧٧٫٣	٩٤٩٧٧٫٣	اجمالى تكوين رأس المال الثابت ١٤٠٠/٩٩

وقد تمكنا من اجراء عملية التصحيح من خلال المراجعةالرأسية للاعمدة الاحصائية لذات المصدر، وكذا بالمقارنة مع احصاءات مؤسسة النقد العربى السعودى.

(١٤) المصدر:

استخرجنا هذه النسب من البيانات المنشورة ضمن تقرير

The Organization of Arab Petroluem Exparting Countries, Secretary general, Third annual repport, Nov. 1976.

(١٥) المصدر:

التقرير السنوى لمؤسسة النقد العربى السعودى عام ١٤٠٠هـ، ص ٨.

(١٦) المصدر:

وزارة المالية والاقتصادى الوطنى، مصلحة الاحصاءات العامة، الكتاب الاحصائى السنوى العدد السادس عشر لعام ١٤٠٠هـ(١٩٨٠م).

(١٧) المصدر:

تقارير مؤسسة النقد العربى السعودى لعام ١٤٠٠، ١٤٠١ صفحة ٩٧، صفحة ٩ على التوالى.

(١٨) المصدر:

تقرير مؤسسة النقد العربى السعودى لعام ١٤٠١.

(١٩) المصدر:

الكتاب الاحصائى السنوى لعام ١٤٠٠هـ، وزارة المالية، العدد السادس عشر، المرجع السابق، جدول رقم ١٠-٢.

(٢٠)
Keynes, J.M., The General Theory of Employment, Interest, Money, New York, 1936. PP. 89-98.

(٢١) د. محمد عثمان مصطفى، التحليل الاقتصادى الكلى، الناشر مكتبة الافضل بالقاهرة، ١٩٨٢م/١٤٠٢هـ، ص ١٧٩، ١٨٠

(٢٢)
Duesenbery, Income, Saving and the Theory of consumer Behavior, Harvard University press, 1949.

(٢٣) وزارة المالية والاقتصاد الوطنى، مصلحة الاحصاءات العامة، الكتاب السنوى لاحصاءات التجاره الخارجية لعام ١٤٠٠.

(٢٤) المصدر:

Source: Oil and Gas Journal, March, 1982. ويمثل احتياطى المملكة من النفط الخام المؤكد ٢٥٪ من الاحتياطى العالمى - وذلك فى نهاية عام ١٩٨١.

See: OPEC, Annuel Statistical Bulletin, 1981

كما تجدر الاشارة من جهة أخرى، الا أن انتاج الزيت الخام فى المملكة العربية السعودية - يتعرض لبعض التغيرات من سنة لاخرى.

فإذا اخذنا عام ١٩٧٥م سنه اساس = ١٠٠ فإن ارقام الانتاج تكون كالتالى

١٩٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	١٩٨١
١٠٠	١٢١٫٦	١٣٠٫٠	١١٧٫٦	١٣٤٫٧	١٤٠٫٣	١٣٨٫٩

Source: Fund, International Financial Statistics, Volume XXXV No. 12, Dec. 1982, PP. 345-355.

(٢٥) المصدر:

مؤسسة النقد العربى السعودى ادارة الابحاث الاقتصادية والاحصاء، النشرة الاحصائية، ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م)، جدول رقم ١١- ص ٢٢.

(٢٦) مؤسسة النقد العربى السعودى، التقرير السنوى لعام ١٤٠٠هـ، جدول رقم ٨، ص ٨.